



المرصد النيابي العراقي

www.miqpm.com

تقرير السنة التشريعية الأولى

للدورة الانتخابية الثالثة

عن عمل مجلس النواب العراقي

أشرف على إعداد التقرير: مزهر جاسم الساعدي

أعد التقرير فريق مشروع "المرصد النيابي العراقي" في مؤسسة مدارك

www.madarik.org

المرصد النيابي العراقي

تقرير السنة التشريعية الاولى للدورة الانتخابية الثالثة

مدارك مؤسسة عراقية غير رخامية مستقلة تأسست سنة ٢٠٠٤، وتشتمل:

١. مركز مدارك للأبحاث والدراسات.
٢. المركز العراقي لثقافة الطفل.
٣. المرصد النيابي العراقي.
٤. مجلة مدارك.

المرصد النيابي العراقي

مشروع لمراقبة وتوثيق عمل مجلس النواب، انطلق في بداية الدورة الثانية للمجلس
٢٠١٤ - ٢٠١٥.

هيئة التحرير

مدير المرصد والمشرف العام على التقرير

مزهر جاسم الساعدي

المدير التنفيذي للمرصد

سعدون محسن ضمد

كبير الراصدين

جلال عبد الزهرة رسن

محرر

كاظم عبد الزهرة

المحتويات

٤	المقدمة:
٦	انتخابات مجلس النواب
٧	مباشرة لمجلس مهامه
١٠	الاداء التشريعي
١٦	الدور الرقابي
١٨	تقييم الاداء العام
٢٠	الغياب والحضور
٣٠	أداء اللجان
٣٨	الملحقات

المرصد النيابي العراقي

www.miqpm.com

www.miqpm.org

www.miqpm.net

المقدمة

انهت السنة التشريعية الاولى من الدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، وهي سنة وإن كانت قد بدأت ببداية اكثراً تفاؤلاً من سابقتها - على الأقل فيما يخص سرعة التوافق على رئيس مجلس النواب ثم رئيس الجمهورية وتسهيل التوافق على رئيس الوزراء - إلا أن التوترات الأمنية لا سيما فيما يتعلق باحتلال تنظيم داعش لمحافظة نينوى ووصوله إلى أطراف بغداد قد أدى بظلال قاتمة على الوضع في العراق بصورة عامة وعلى الوضع السياسي بصورة خاصة. كما أن انخفاض أسعار النفط وما تسبب به هذا الانخفاض من أزمة اقتصادية عالمية انعكس في العراق بشكل مباشر على تمرير قانون الموازنة وعلى جملة الفعاليات التشريعية. كل هذه الأمور أدت بشكل أو بآخر إلى زيادة في إرباك العملية التشريعية وهي كعملية، كانت ولم تزل، بحاجة ماسة لأوضاع أكثر استقراراً. على الأقل من أجل الوصول إلى توافقات سريعة فيما يتعلق بالقوانين الأكثر أهمية . كقوانين: (المحكمة الاتحادية والأحزاب ومجلس الاتحاد) وهي قوانين لم تفلح الكتل السياسية في التوافق عليها خلال أجواء سياسية أكثر استقراراً.

ومع أن مجلس النواب في سنته هذه حاول أن يتجاوز الصورة النمطية "السيئة" التي رسمت عنه عند الرأي العام العراقي، بسبب أدائه المرتبك في السنوات السابقة، وحاول أن يتجاوز ذلك من خلال حرصه الشديد على الالتزام بالتوقيتات الدستورية وعلى تعديل نظامه الداخلي وعلى محاولته الدفع بالتشريعات العالقة، إلا أنه وقع بأخطاء ومارس تلકؤات لا تقل خطورة عن تلك التي مارسها في دوراته السابقة. ف الصحيح أنه استطاع أن يشكل لجانه في المدة الدستورية، إلا أنه أخفق في التصويت على رئاسات هذه اللجان، و صحيح أنه وضع على طاولة النقاش أهم القوانين العالقة، إلا أنه - وكما كان متوقعاً - أخفق في أن يكمل الدورة التشريعية لهذه القوانين.

مع كل ذلك جاء أداء مجلس النواب لهذه السنة - وكما تبين عبر مقارنات اجرتها فريق المرصد - أكثر نشاطاً وجدية من أدائه خلال السنة الأولى من الدورة السابقة.

لقد حرص المرصد النيابي العراقي خلال هذه السنة على زيادة في إجراءاته الرقابية وعلى التنوع في الفعاليات المرصودة، وأيضاً على زيادة في تدقيق البيانات التي يجمعها عبر منافذه

المعتمدة، من أجل أن تكون تقاريره وثيقة يمكن المحاجة بها والاعتماد عليها من قبل المعنين والمختصين والدارسين فضلاً عن كتل وكيانات المجلس.

سيتضمن هذا التقرير، عملاً بالسياق المتبعة في عموم تقارير المرصد، توثيقاً لكامل فعاليات مجلس النواب، التشريعية ثم الرقابية، مضافاً إلى ذلك توثيق المخالفات التي وقع فيها المجلس للدستور ولنظامه الداخلي خلال أدائه.

إن فريق عمل المرصد يؤكد من خلال اعتماده على تصميم برنامج إدخال خاص لمعطيات العمل المنجزة في جلسات المجلس على دقة وحيادية المخرجات وتلافياً لنسبة الأخطاء التي تقع في حال الإدخال اليدوي أو في حال تفريغ البيانات وكذا بالنسبة للمخططات البيانية.

أنشأ المرصد قاعدة بيانات الخاصة بناء على المعطيات التي يقدمها:

- ١ - الراصدون الذين تم تدريتهم في مؤسسة مدارك.
- ٢ - الدائرة البرلمانية.
- ٣ - الدائرة الإعلامية في مجلس النواب.
- ٤ - الموقع الإلكتروني للمجلس.
- ٥ - الاتصال المباشر مع لجان المجلس.
- ٦ - وسائل الإعلام.

اعتمد التقرير في بعض بيانته على التراكم في أداء المجلس بناء على قاعدة البيانات التي تم إنشاؤها خصيصاً للمرصد بغية القياس الدقيق وإظهار الفروق في الأداء بين كل شهر على حده وبين كل ثلاثة شهور على حده.

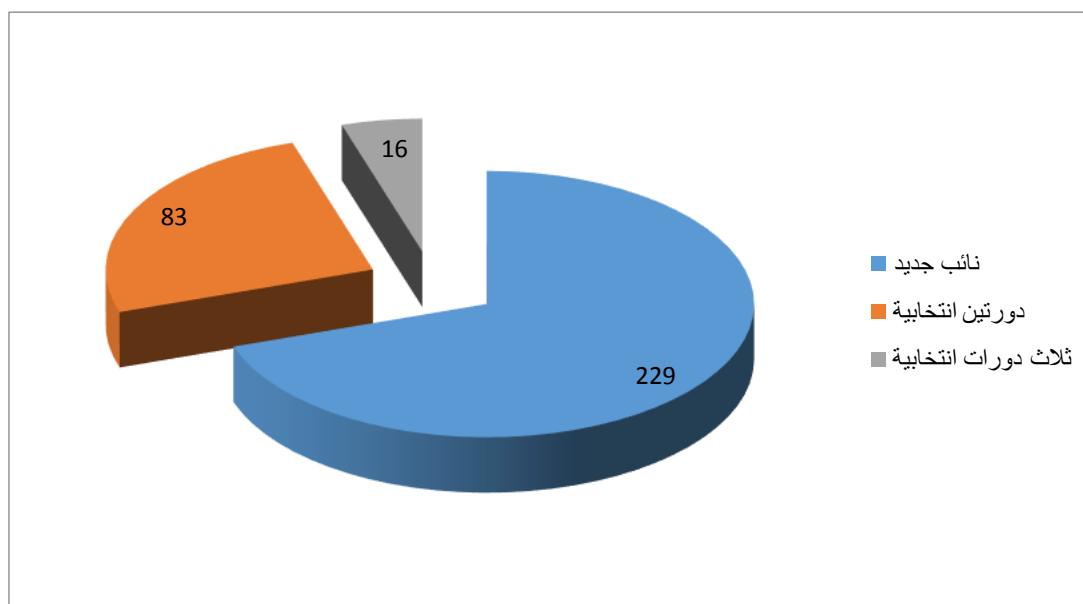
صادقة المحكمة على نتائج الانتخابات

صادقت المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها ذي العدد (٣١/٢٠١٤) على أسماء جميع الفائزين باستثناء أربعة منهم تأجل النظر بالمصادقة عليهم لحين البت في القضايا المتعلقة بهم وهم كل من: (عباس جابر مطوي، رعد حميد كاظم الدهلكي، سليم عبد الله الجبوري، عمر عزيز حسين الحميري). وقد تمت تسوية الامر بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على الاسماء المحضورة بعد امثالهم امام المحاكم.

وبعد ارسال المحكمة قرار مصادقتها على النتائج إلى رئاسة الجمهورية^١ دعى السيد نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي مجلس النواب إلى الانعقاد خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على النتائج.

ومن ملاحظة نتائج الانتخابات يتبيّن بأن نسبة الأعضاء الجدد إلى الأعضاء المستمرة منذ الدورة الأولى أو الثانية، كبيرة، وكما يتضح من هذا الرسم البياني:

شكل رقم (١) يوضح توزيع أعضاء مجلس النواب حسب تكرار دوراتهم الانتخابية



^١ بقي منصب رئاسة الجمهورية شاغراً بسبب مرض الرئيس جلال الطالباني لمدة امتدت من بداية شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٣ وللحين صدور هذا المرسوم.

مباشرة المجلس مهامه

عقد مجلس النواب جلساته الأولى بتاريخ ٢٠١٤-٧-١ برئاسة السيد مهدي الحافظ "أكبر الاعضاء سنا". والتي أجلت بسبب اختلال النصاب.

بتاريخ ٢٠١٤-٧-١٣ عقد مجلس النواب جلساته (الأولى/ الثانية)^١، التي اقتصرت على أداء مجموعة من الاعضاء من لم يكونوا حاضرين في الجلسة الأولى اليمين الدستورية، ورفعت الجلسة بعد ذلك إلى يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤-٧-١٥ ، الأمر الذي يؤشر إلى فشل الكتل السياسية في الاتفاق على رئاسة المجلس.

بتاريخ ٢٠١٤-٧-١٥ عقد المجلس جلساته (الأولى/ الثالثة)، التي تم فيها انتخاب السيد سليم الجبوري لرئاسة البرلمان. والسيدین حیدر العبادی نائباً أول له. وأرام الشیخ محمد على نائباً ثانياً. وتم في هذه الجلسة أيضاً فتح باب الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية اعتباراً من تاريخ ٢٠١٤-٧-١٦ ولمدة ثلاثة أيام.

بتاريخ ٢٠١٤-٧-٢٤ عقد مجلس النواب جلساته "الثالثة" برئاسة السيد سليم الجبوري وتضمنت الجلسة الجولة الأولى من عملية التصويت على المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، وهم كل من (حنان الفتلاوي، حسين الموسوي، حميد حمادي، فؤاد معصوم، فائق الشیخ على) ونتيجة لعدم حصول أحد من المرشحين على الأغلبية المطلقة جرت عملية إعادة التصويت على مرشحين اثنين ممن حصلوا على أكثر الأصوات، وهما السيدین فؤاد معصوم وحسين الموسوي، حيث جاءت النتيجة لصالح السيد فؤاد معصوم وبذلك أعلن رئيساً لجمهورية العراق.

استبدال الاعضاء

جرت منذ الجلسة الأولى وإلى حين اعداد هذا التقرير مجموعة من التغييرات في عضوية أعضاء مجلس النواب ما بين استقالة واستبدال وتعويض، وكما موضح في الجدول الآتي:

^١ اعتبر مجلس النواب أن جلساته الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤-٧-١، وجلساته الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤-٧-٢، جلسة واحدة، وسماها بـ (الجلسة الأولى) وذلك تقادياً لمخالفة المادة (٥٥) من الدستور التي تلزم البرلمان باختيار رئيس له ونائبين في جلساته الأولى، وكان يمكن في الحال هذه أن يدمج مجلس جلساته الثلاث بجلسة واحدة مفتوحة، لولا أن قرار سابقاً للمحكمة الاتحادية اعتبر فيه عدم دستورية الجلسة المفتوحة.

جدول رقم (١) يوضح عمليات التغيير التي حصلت في أعضاء مجلس النواب خلال السنة التشريعية

عمليات الاستبدال التي تمت خلال الفصل التشريعي الأول من السنة التشريعية الأولى من الدورة الانتخابية الثالثة			
العضو الأصل	سبب الترک	العضو البديل	تاريخ اداء اليمين للنائب البديل
سركون لازار صليبو	استقالة	عماد يوحنا ياقو	٢٠١٤-٨-٦: ج
عدنان عبد خضرير عباس	استقالة	عماد عبد خضرير عباس	٢٠١٤-٨-١٩: ج
عمر عزيز العميري	عدم مصادقة المحكمة الاتحادية بقرارها المرقم (٢٠١٥/٢) اتحادية / (٢٠١٥/١٩)	غيداء سعيد	٢٠١٥-٢-٢٨: ج
نوري المالكي	نائب رئيس الجمهورية	حسن حميد حسن السنيد	٢٠١٤-٩-١٧: ج
اسامة النجيفي	نائب رئيس الجمهورية	فارس عبد العزيز	٢٠١٤-٩-١٧: ج
محمد شياع السوداني	وزير العمل	كامل ناصر	٢٠١٤-٩-١٧: ج
نصير كاظم العيساوي	وزير الصناعة	حسين عزيز	٢٠١٤-٩-١٧: ج
طارق كطيفة غجري جهلو	وزير الاسكان	مناضل جاسم محمد ضاري	٢٠١٤-٩-١٧: ج
بهاء الاعرجي	نائب رئيس الوزراء	حسام علي حسين	٢٠١٤-٩-١٧: ج
ابراهيم الجعفري	وزير الخارجية	حيدر عبد الكاظم	٢٠١٤-٩-١٧: ج
عبد الكريم يونس	وزير البلديات	قاسم حسن	٢٠١٤-٩-١٧: ج
فلاح حسن زيدان	وزير الزراعة	نجم عبد الله	٢٠١٤-٩-١٧: ج
فارس يوسف ججو	وزير العلوم	جوزيف صليبا سبي	٢٠١٤/٩/٢٠: ج
قاسم محمد عبد	وزير الكهرباء	عادل خميس	٢٠١٤-٩-٢٠: ج
أحمد عبد الله الجبوري	وزير الدولة	مشعان الجبوري	٢٠١٤-٩-٢٠: ج
حسين الشهري	وزير النفط	محمد حمزة جار الله	٢٠١٤-٩-٢٠: ج
باقر جبر الزبيدي	وزير النقل	ليلي الخفاجي	٢٠١٤-٩-٢٢: ج
صالح المطلوك	نائب رئيس الوزراء	زيد عبد الله	٢٠١٤-٩-٢٢: ج
حسن كاظم حسن	وزير اتصالات	عادل رشاش شناوه وادي	٢٠١٤-١٠-١٤: ج
عديلة حمود حسين كعید	وزيرة صحة	ایمان حميد علي	٢٠١٤-١٠-١٨: ج

تقرير السنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الثالثة

٢٠١٤-١٠-١٨:٢٢ ج	فرح باسل شريف عزيز	وزير التربية	محمد اقبال عمر محمود
٢٠١٤-١٠-١٨:٢٢ ج	شوان فريق	استقالة	نجم الدين عمر كريم
٢٠١٤-١٠-٢٨:٢٤ ج	عدنان محسن حسن	نائب رئيس الجمهورية	اباد هاشم حسين علاوي
٢٠١٤-١٠-٢٨:٢٤ ج	علي عبدالله حمود خليفه	وزير البيئة	قتيبة الجبوري
٢٠١٤-١٠-٣٠:٢٥ ج	ميزر حمادي	وزير الدفاع	خالد العبيدي
٢٠١٤-١٠-٣٠:٢٥ ج	خديجة جابر الموسوي	وزير السياحة	عادل فهد الشرشاب
عمليات الاستبدال التي تمت خلال الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الأولى من الدورة الانتخابية الثالثة			

٢٠١٥-١٧:١ ج	حمدان محمد شبلي محسن	وزير الداخلية/ ج ٢٢ ت ٢٠١٤/١٠/١٨	محمد سالم الغبان
٢٠١٥-١٧:١ ج	محمود رضا امين	وزير الهجرة	جاسم محمد محمد علي
٢٠١٥-١٧:١ ج	ميثاق ابراهيم فيصل	استشهاد بتفجير الكاظمية ٢٠١٤/١٠/١٤	احمد علي محسن
٢٠١٥-١٨:٢ ج	احمد جاسم صابر	رئيس وزراء	حيدر جواد كاظم عبود
٢١٠٥-٢-٢٤:١٤ ج	احسان تعان	الغيت العضوية بقرار المحكمة الاتحادية.	عماد عبد خضرير عباس
٢٠١٥-٤-٢٨:٣٢ ج	السيد عادل عدنان حسن	استقالة	زيد عبد الله
٢٠١٥-٤-٢٨:٣٢ ج	كامل نواف عبود حبيب	الغيت العضوية بقرار المحكمة الاتحادية	عدنان محسن حسن
٢٠١٥-٤-٢٨:٣٢ ج	حيدر ستار فرحان	الغيت العضوية بقرار المحكمة الاتحادية	ايمان حميد علي
٢٠١٥-٤-٢٨:٣٢ ج	عادل عدنان حسن	الغيت العضوية بقرار المحكمة الاتحادية	زيد عبد الله

الاداء التشريعي

بلغ مجموع جلسات مجلس النواب خلال سنته التشريعية الأولى من هذه الدورة (٧٧) جلسة وهي الجلسات التي عقدها خلال المدة المحصورة ما بين ٢٠١٤/٧/١ إلى ٢٠١٥/٥/٣٠ ابتداء من الجلسة الأولى من الفصل الأول وحتى الجلسة الثالثة والاربعون من الفصل الثاني، موزعة على شهور السنة التشريعية وكما موضح في أدناه:

أولاً: الفصل الأول من السنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الثالثة:

١. تموز ٢٠١٤ ، وعقدت فيه الجلسات من (١) إلى (٣).
٢. آب ٢٠١٤ ، وعقدت فيه الجلسات من (٤) إلى (١٠).
٣. أيلول ٢٠١٤ ، وعقدت فيه الجلسات من (١١) إلى (١٩).
٤. تشرين الأول ٢٠١٤ ، وعقدت فيه الجلسات من (٢٠) إلى (٢٥).
٥. تشرين الثاني ٢٠١٤ ، وعقدت فيه الجلسات من (٢٦) إلى (٣٤).
٦. شهر كانون الأول ٢٠١٤ ، استمتع فيه نواب المجلس بعطلة تشريعية تمت مقاطعتها بجلسة استثنائية واحدة.

ثانياً: الفصل الثاني من السنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الثالثة:

١. شهر كانون الثاني ٢٠١٥ ، وعقدت فيه الجلسات من (١) إلى (٩).
٢. شباط ٢٠١٥ ، وعقدت فيه الجلسات من (١٠) إلى (١٧).
٣. آذار ٢٠١٥ ، وعقدت فيه الجلسات من (١٨) إلى (٢٤).
٤. نيسان ٢٠١٥ ، وعقدت فيه الجلسات من (٢٥) إلى (٣٣).
٥. أيار ٢٠١٥ ، وعقدت فيه الجلسات من (٣٤) إلى (٤٣).

على صعيد التشريعات، كان مجلس النواب قد رحل من دورته الانتخابية الثانية إلى دورته الحالية (٥٦) قانوناً مقروء قراءة أولى و ٥١ قانوناً مقروء قراءة ثانية، ولا توجد اليه واضحة لكيفية التعامل معها اذ لم يعالج النظام الداخلي حالة القوانين غير المنجزة من الدورات السابقة، مما يتطلب حسم هذا الموضوع باعتبار تكرره في كل دورة انتخابية.

أما الحركات التشريعية التي عمل عليها المجلس في سنته هذه فقد كان مجموعها (١٩٠) وتفصيلها على النحو الآتي:

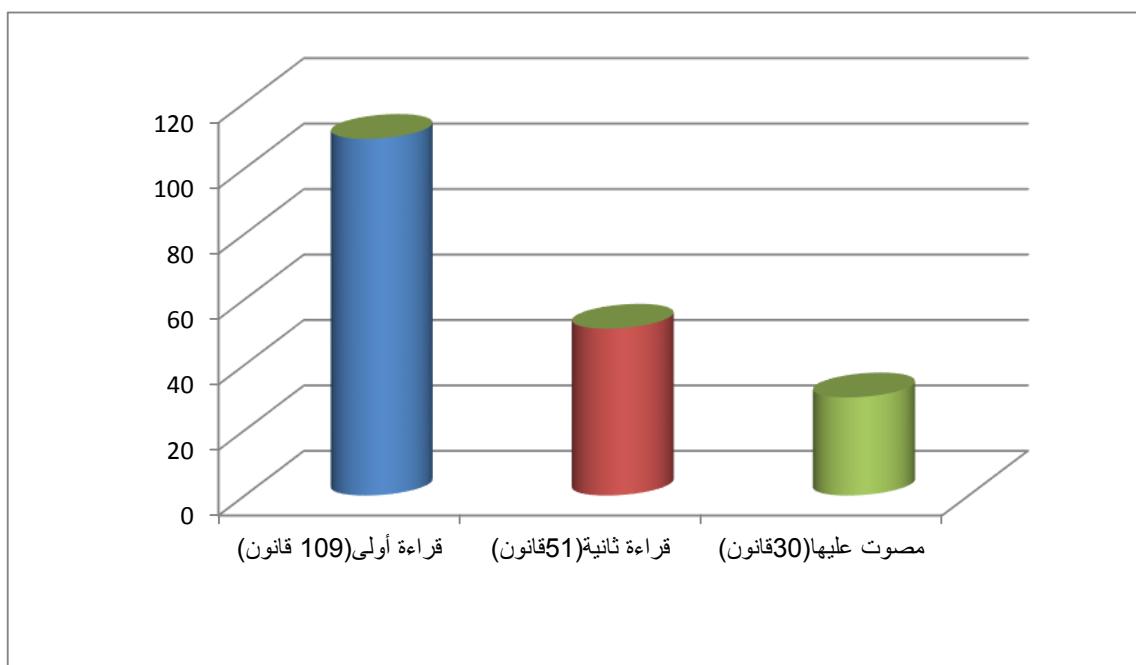
١. (١٠٩) قانوناً قرأت قراءة أولى.

٢. (٥١) قانوناً قرأت قراءة ثانية.

٣. (٣٠) قانوناً صوت المجلس عليها.

وكما موضح في المخطط التالي:

شكل رقم (٢) يوضح الحركات التشريعية لهذه السنة



وكانت الحركات التشريعية الواردة في اعلاه هي حصيلة مشاريع ومقترنات قوانين يمكن تفصيلها على النحو الاتي:

جدول رقم (٢) يوضح مجمل الحركات التشريعية لهذه السنة

الحركة التشريعية	عدد مشاريع القوانين	عدد مقترنات القوانين
قراءة اولى	١٧	٢
قراءة ثانية	٥٠	١
تصويت	٢٩	١

وقد تبين أن العمل التشريعي خلال شهور هذه السنة التشريعية كان متفاوتاً، فهناك شهور شهدت حراكاً تشريعياً كثيراً، على حساب شهور أخرى بدأ الحراك فيها أقل من المتوقع، وكما موضح في أدناه:

١. جاء شهر أيار ٢٠١٥ الاكثر فاعلية من بين أشهر هذه السنة التشريعية اذ تمت فيه (٣٤) حركة تشريعية، تضمنت (٩) قراءة أولى و(١٢) قراءة ثانية و (١٣) عملية تصويت.
٢. أما شهر نيسان ٢٠١٥ فقد جاء بالمرتبة الثانية حيث حصلت فيه (٣٢) حركة تشريعية، تضمنت (١٢) قراءة أولى و(١٦) قراءة ثانية و(٤) تصويتات.

ويمكن تصنيف القوانين المصوت عليها من قبل مجلس النواب خلال السنة التشريعية التي يغطيها التقرير بحسب وظيفتها على النحو الآتي:

جدول رقم (٣) يصنف القوانين بحسب وظيفتها

العدد	تصنيف القانون
٩	تعديلات على قوانين سابقة
٤	قوانين تنظيمية
٤	الغاء قرارات
١٣	اتفاقيات ومعاهدات
٠	قوانين تنمية
٠	قوانين وزارات

أما مجمل القوانين المشرعة خلال هذه السنة فندرجها تفصيلاً في هذا الجدول:

جدول رقم (٤) بالقوانين المشرعة في السنة التشريعية الأولى من الدورة الانتخابية الثالثة

القانون الصادر	رقم وتاريخ الجلسة
مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية	الجلسة (٣٤) 2014-11-30
مشروع قانون تصديق اتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار	الجلسة (٣٤) 2014-11-30
مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية أرمينيا	الجلسة (٣٤) 2014-11-30
مشروع قانون تعديل قانون إلغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى رقم (٠٧) لسنة ٤١١٢	الجلسة (٨) 2015-1-26
مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٤١٠٢	الجلسة (٩) 2015-1-29

الجلسة (١١) ٢٠١٥-٢-١٢	مشروع قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتنمية عمليات الأغاثة
الجلسة (١٤) ٢٠١٥-٢-٢٤	مشروع قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٧٧١
الجلسة (١٧) ٢٠١٥-٢-٢٨	مشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني الى جمهورية الع ارق الموقعة بتاريخ ٢/٢١١١
الجلسة (١٨) ٢٠١٥-٣-٢	مشروع قانون التعديل الرابع لقانون تبليط الشوارع رقم (١٢) لسنة ١١١
الجلسة (١٨) ٢٠١٥-٣-٢	مقترن قانون التعديل الاول لقانون امتيازات المحققين القضائيين رقم (١١) لسنة ٢١
الجلسة (٢٢) ٢٠١٥-٣-١٦	مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الاطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية رقم (١١٧) لسنة ٢١
الجلسة (٢٢) ٢٠١٥-٣-١٦	مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية بلغاريا
الجلسة (٢٣) ٢٠١٥-٣-٢٨	مشروع قانون التعديل الاول لقانون مجلس الخدمة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢١١
الجلسة (٢٧) ٢٠١٥-٤-٦	مشروع قانون تعديل قانون الرسوم العدلية رقم (٤٠٠) لسنة ٩٩
الجلسة (٢٧) ٢٠١٥-٤-٦	مشروع قانون التعديل الخامس لقانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (٥٠) لسنة ٩٩
الجلسة (٢٩) ٢٠١٥-٤-١٦	مشروع قانون التعديل الاول لقانون مكافأة المتدربين في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية
الجلسة (٣٠) ٢٠١٥-٤-١٨	مشروع قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩٢٩) لسنة ٠٩٧

الجلسة (٣٥) ٢٠١٥-٥-٤	مشروع قانون التواقيع على المستندات والوثائق العربية والاجنبية رقم (٢٥) لسنة ١٧١.
الجلسة (٣٥) ٢٠١٥-٥-٤	مشروع قانون التعديل الاول لقانون حماية المقابر الجماعية رقم (٢) لسنة ٥١١
الجلسة (٣٥) ٢٠١٥-٥-٤	مشروع قانون إلغاء قرار مجلس الثورة المنحل (٦٠) لسنة ٥١١
الجلسة (٣٥) ٢٠١٥-٥-٤	مشروع قانون إلغاء قرار مجلس الثورة المنحل (٥٠) لسنة ٥١
الجلسة (٣٥) ٢٠١٥-٥-٤	مشروع قانون إلغاء قرار مجلس الثورة المنحل (٢١) لسنة ٥١١
الجلسة (٣٦) ٢٠١٥-٥-٦	مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت في مجال التعليم العالي والبحث العلمي
الجلسة (٣٧) ٢٠١٥-٥-٧	مشروع قانون المجمع العلمي العراقي
الجلسة (٣٨) ٢٠١٥-٥-١٩	مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق الى بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ الملحق باتفاقية الصحة العالمية الاطارية في شأن مكافحة التبغ
الجلسة (٣٩) ٢٠١٥-٥-٢٠	مشروع قانون تصديق الاتفاقية في مجال حماية البيئة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت
الجلسة (٤٢) ٢٠١٥-٥-٢٨	مشروع قانون شبكة الاعلام العراقية
الجلسة (٤٣) ٢٠١٥-٥-٣٠	مشروع قانون تأسيس المؤسسات الصحية الاهلية الاتحادي
الجلسة (٤٣) ٢٠١٥-٥-٣٠	مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية
الجلسة (٤٣) ٢٠١٥-٥-٣٠	مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق الى إتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الدور الرقابي

لم يزل الدور الرقابي لمجلس النواب يعاني نفس الارتكاك الذي عاناه في دوراته الانتخابية السابقة، ومع أن الحكومة في هذه الدورة بدت أكثر تعاوناً في الاستجابة والحضور تلبية لطلبات المجلس، غير ان جلسات المجلس او اللجان البريطانية لم تشهد سوى الاستضافات، علما ان تقارير المرصد قد اشارت سابقا وتشير حاليا ان مفردة الاستضافة لم ترد في السطور ولا في النظام الداخلي للمجلس.

على أساس ما تقدم فإذا جاز لنا ان نعد جلسات الاستضافة ضمن الجهد الرقابي لمجلس النواب فقد كانت هذه الجلسات على النحو الآتي:

جدول رقم (٤) يوضح جلسات الاستضافة

رقم وتاريخ الجلسة	الاستضافة
الجلسة (٧) ٢٠١٤/٨/١٩	وزيري الصحة والتربية ووكيل وزارة الهجرة والمهاجرين ووكيل وزارة الصحة لمناقشة الاجراءات المتخذة من قبل وزارات الهجرة والمهاجرين والصحة والتربية حول المشاكل التي يعانيها النازحين
الجلسة (٨) ٢٠١٤/٨/٢١	وزيري التعليم العالي والبحث العلمي وحقوق الانسان لمناقشة الاجراءات المتخذة من قبل الوزارات المعنية بشأن المشاكل التي يعانيها النازحون والمهاجرون
الجلسة (٩) ٢٠١٤/٨/٢٣	السادة وكيل وزارة الداخلية والمتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع ممثلا عن وزارته وقائد عمليات صلاح الدين وقائد الشرطة الاتحادية في المحافظة وممثلا عن جهاز مكافحة الارهاب لمناقشة مجرزة قاعدة سبايكير العسكرية
الجلسة (١٠) ٢٠١٤/٨/٢٥	السيدين وزير التجارة السيد خير الله بابكر والاعمار والاسكان محمد صاحب الدراجي لمناقشة الاجراءات المتخذة من قبل الوزارتين بشأن المشاكل التي يعانيها النازحون والمهاجرون
الجلسة (١١) ٢٠١٤/٩/٣	القيادات الامنية (السيد سعدون الدليبي وزير الدفاع وكالة، الفريق

	الركن رعد كاظم هاشم معاون رئيس أركان الجيش للأدارة، الفريق قاسم عطا أن القائد العام للقوات المسلحة، الفريق الركن علي الفريجي، العميد الركن اكرم صدام قائد الفرقة ١٨ حماية النفط، اللواء عبد الكريم عزيز امر كلية القوة الجوية) لمناقشة قضية صحابي قاعدة سبايك.
٢٠١٤/٩/٦ (١٢) الجلسة	السيد وزير المالية وكالة صفاء الدين الصافي لمناقشة الموازنة العامة لسنة ٢٠١٤.
٢٠١٤/٩/٢٠ (١٧) الجلسة	السيد صالح المطلوك نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات لمناقشة الاجراءات المتخذة للجنة العليا الخاصة بالنازحين
٢٠١٤/١٠/١٦(٢١) الجلسة	استضافة مجلس النواب السيد ابراهيم الجعفرى وزير الخارجية لمناقشة سياسة العراق بخصوص التحالف الدولي ونتائج المؤتمرات الدولية
٢٠١٤/١٠/٣٠(٢٥) الجلسة	استضافة وزراء المالية والتخطيط والنفط للحديث عن الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠١٤.
٢٠١٤/١١/١٧(٣٠) الجلسة	استضافة المجلس السيد عادل عبد المهدي وزير النفط لاستعراض الواقع الاقتصادي والنفطي والاتفاق بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان
٢٠١٤/١١/٣٠(٣٤) الجلسة	استضافة مجلس النواب السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي لاستعراض مجمل الاوضاع العامة في البلاد
٢٠١٥/١/١٠(٣) الجلسة	السيدین صهیب الروی محافظ الانبار وصباح کرحوت رئيس مجلس المحافظة
٢٠١٥/٣/٢(١٨) الجلسة	السيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، مناقشة الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية
٢٠١٥/٤/٤(٢٦) الجلسة	السادة محمد الغبان وزير الداخلية وعدد من مسؤولين الوزارة مناقشة الاوضاع الامنية في البلاد

الجلسة (٣٢) / ٢٨ / ٤ / ٢٠١٥	السادة رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية والقيادة الامنية
	مناقشة الوضع الامني في البلاد

تأثير مخالفات المجلس وتقييم أداءه العام

سجل فريق الرصد ملاحظات عدّة على أداء مجلس النواب، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولاًً: اعتبر مجلس النواب أن جلسته الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤-٧-١، وجلسته الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤-٧-١٣، وجلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤-٧-١٥، بمثابة جلسة واحدة، وسمّاها بـ (الجلسة الأولى) وذلك تفاديًا لمخالفـة المادة (٥٥) من الدستور التي تلزم البرلمان باختيار رئيسه ونائبيه في جلسته الأولى، وكان يمكن والحال هذه أن يدمج المجلس جلساته الثلاث بجلسة واحدة مفتوحة، لو لا أن قراراً سابقاً للمحكمة الاتحادية اعتبر فيه عدم دستورية الجلسة المفتوحة.

ثانياً: خالف مجلس النواب نظامه الداخلي الذي يوجب عليه أن يعقد، على الأقل، جلستان في كل أسبوع^٣، حيث مرت ثمانية أسابيع لم يعقد فيها أي جلسة، بينما عقد جلسة واحدة فقط في أسبوعين اثنين.

ثالثاً: ظل مجلس النواب العراقي غير مكتمل العدد للمدة من ٢٠١٤/٧/١ ولغاية الجلسة السابعة عشرة من الفصل التشريعي الثاني المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧ عندما ادت السيدة غيداء حسين اليمين الدستوري بدلاً من السيد عمر الحميري الذي رفضت المحكمة الاتحادية المصادقة على اسمه وكان هذا هو آخر تبديل فتم اكمال عدد اعضاء مجلس النواب الى (٣٢٨) عضو.

^٣ الفقرة ثالثاً: تتعقد جلسات المجلس على الأقل يومين في الأسبوع ولبيان الرئاسة تمديدها أو تحديدها حسب الضرورة.

رابعاً: عدد الفقرات المنفذة بالنسبة إلى غير المنفذة في جدول أعمال المجلس:

أحصى فريق عمل المجلس عدد الفقرات التي أدرجها المجلس على جداول أعماله خلال السنة، ونسبة ما نفذه من هذه الفقرات إلى ما لم ينفذ، وقد بلغ مجموع الفقرات المدرجة في جداول الأعمال (٥٢٤) فقرة، نفذ منها (٣٩٧) فقرة فيما تم ترحيل (١٢٧) فقرة إلى الأيام التالية، ولم يتسع للفريق متابعة تنفيذ الفقرات المرحللة لعدم تتابعها في الجلسات اللاحقة، ما يعني إن المجلس يضع في أجندة الجلسة الواحدة ما لا تستوعبه وما لا يستطيع تنفيذه.

شكل رقم (٣) يوضح نسبة الفقرات
غير المنفذة إلى مجموع الفقرات الكلي %24



الغياب والحضور وعدد ساعات العمل:

أولاًً: كان معدل الحضور العام لجلسات السنة التشريعية الاولى هو (٢٣١) نائباً في كل جلسة وكانت أقل الجلسات حضورا هي الجلسة (١٠) من الفصل التشريعي الاول حيث حضر فيها (١٩٠) نائباً فقط. اما أكثر الجلسات حضورا في الجلسة (١٤) من الفصل التشريعي الاول للسنة الاولى حيث حضر فيها (٢٨٩) نائباً.

ثانياً: كان معدل الحضور لكافة شهور السنة كما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٥) بمعدل حضور النواب خلال السنة التشريعية

معدل الحضور	الشهر
٢٤٥	تموز
١٩٠	آب
٢٤٩	ايلول
٢٢٤	تشرين الاول
٢٣٣	تشرين الثاني
٢٢٩	كانون الاول
٢٥٥	كانون الثاني
٢١٩	شباط
٢٣٢	آذار
٢٣٩	نيسان
٢٣٤	أيار
٢٣١	المعدل الكلي

ثالثاً: بلغ عدد النواب الذين تجاوزت غياباتهم الحد القانوني في الفصل التشريعي الاول لهذه السنة عشرة نواب وكما موضح في الجدول الآتي:

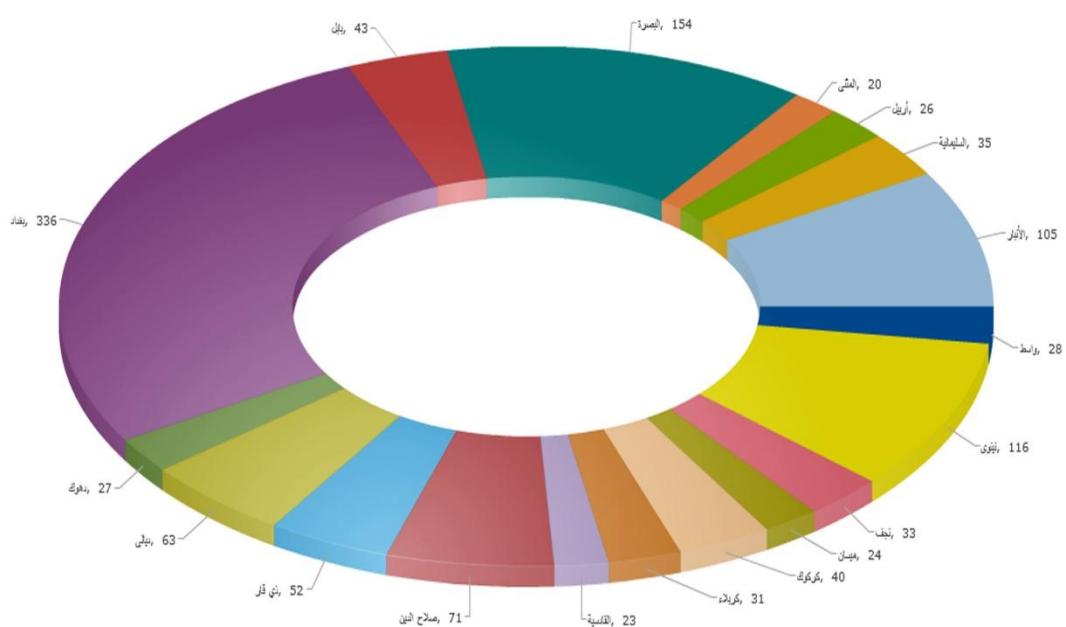
جدول رقم (٦) بالنواب الذين تجاوزت غياباتهم الحد المسموح به قانونياً

اسم النائب	عدد الغياب	نسبة الغياب خلال الفصل
عبد الله حسن رشيد دخيل	٢١	%٦١
محمود داود سلمان موسى	١٧	%٥٠
موفق باقر كاظم عريدة	١٦	%٤٧
محمد ناصر دلي احمد	١٥	%٤٤
محمد ماشي جري حسن	١٥	%٤٤
حسن خضير عباس حسين	١٤	%٤١
محمد ريكان حديد علي	١٤	%٤١
هدى محمد مهدي عبدالله	١٣	%٣٨
بهاء هادي احمد جواد	١٣	%٣٨
مثال جمال حسين احمد	١٢	%٣٥

رابعاً: أما بالنسبة إلى تصنیف حالات الغياب، التي اعتاد المرصد أن يدرجها في تقاريره، فنورد الآتي:

١. تصنیف حالات الغياب بحسب المحافظات خلال (٧٠) جلسة، ونلاحظ هنا ارتفاع نسبة المحافظات ذات الأعداد الأكثرب من النواب:

شكل رقم (٤) يوضح تراكم الغيابات لكل محافظة على حدة

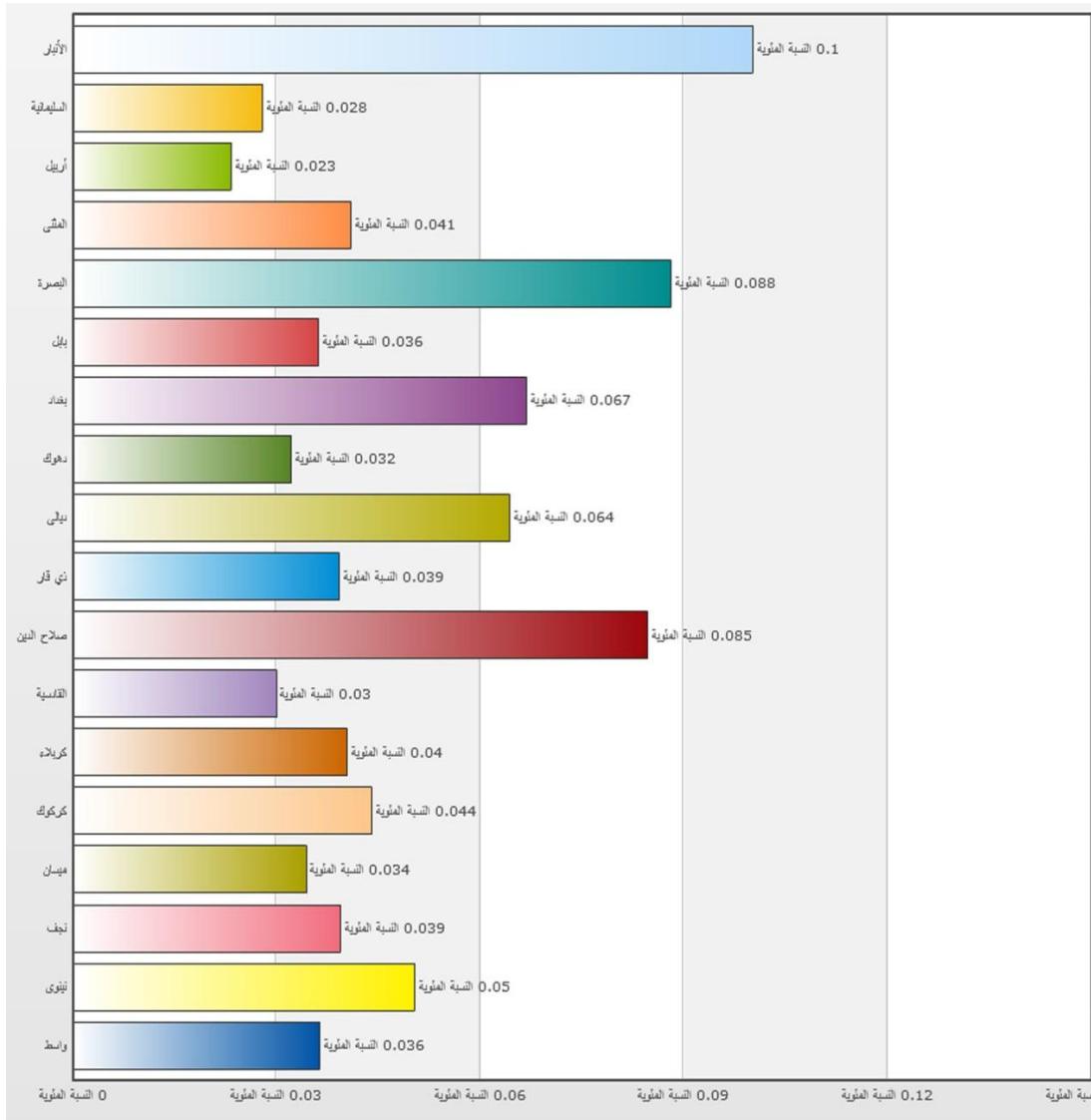


٢. ومن أجل توحيد الدقة والوضوح فقد لجأ فريق المرصد إلى احتساب النسبة المئوية لغيابات النواب بحسب المحافظات وقد استعمل في احتساب هذه النسبة تقسيم عدد غيابات الأعضاء على عدد الجلسات على عدد نواب كل محافظة.

وقد أفادت النتائج أن محافظة الانبار كانت الأعلى من بين المحافظات في نسبة الغياب إذ بلغت ١٠% وجاءت محافظة البصرة بالمرتبة الثانية بنسبة ٨,٨% أما في المرتبة الثالثة فكانت

من نصيب محافظة صلاح الدين بنسبة ٨,٥% فيما كانت محافظة اربيل الأقل غياباً من بين المحافظات العراقية بنسبة ٢,٣% ومحافظة السليمانية .٢,٨%

شكل رقم (٥) بعدد غيابات نواب المجلس مصنفة بحسب المحافظات



٣. وفي ذات المنهجية بعملية احتساب الغيابات. تم احتساب النسب المئوية لغيابات الكتل البرلانية بتقسيم مجموع غيابات الكيان على عدد نواب الكيان على عدد الجلسات. علماً أن النسب المذكورة احتسبت لـ ٧٠ جلسة. وقبل إدراج البيانات لا بد من ملاحظة أن اغلب الكيانات المذكورة تتكون من نائب واحد او نائبين لذلك تكون نسبتها عالية في الغياب او الحضور لأن غياب العضو يمثل ١٠٠% من الكيان الذي يمثله نائب واحد.

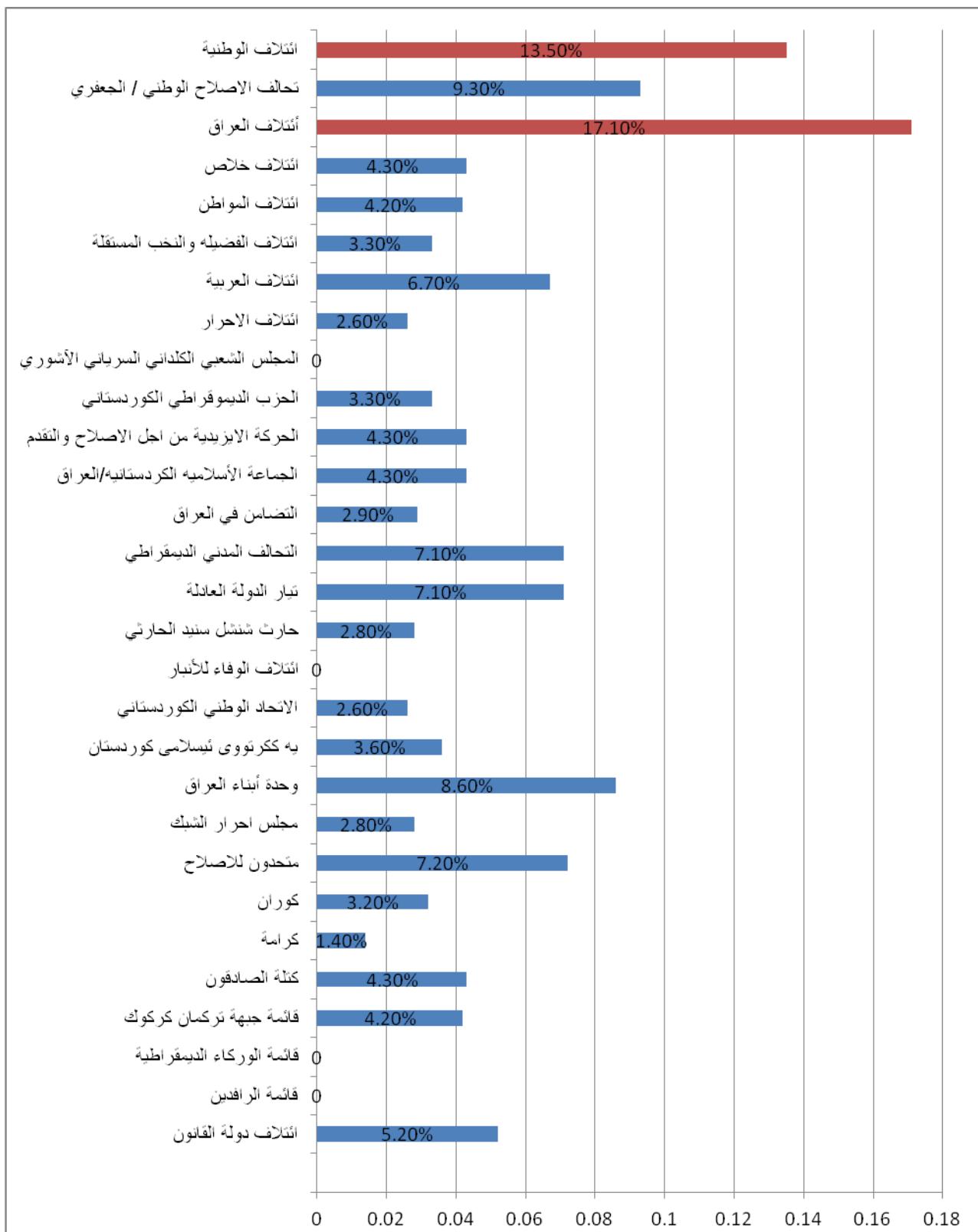
وقد أفادت النسب أن تيار حقوق الشعب (من ائتلاف العراق) كان الأعلى في نسبة الغياب من بين الكيانات الأخرى إذ جاءت نسبته ٣٠%. فيما بلغت نسبة كتلة عراق التطور والبناء (من ائتلاف العراق ايضا) من حصة الغياب ٢٤,٣% واحتلت بذلك المرتبة الثانية فيما جاءت مقتدون للسلم والبناء (من ائتلاف العربية) بالمرتبة الثالثة بنسبة ٢١,٤%.

أما الكيانات التي لم تسجل عليها ولا حالة غياب ففي: (المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري، الوفاء والتنمية، حزب الدعوة الاسلامية/ تنظيم الداخل، تجمع الافق الجديد، تجمع الامل، قائمة الرافدين، قائمة الوركاء الوطنية).

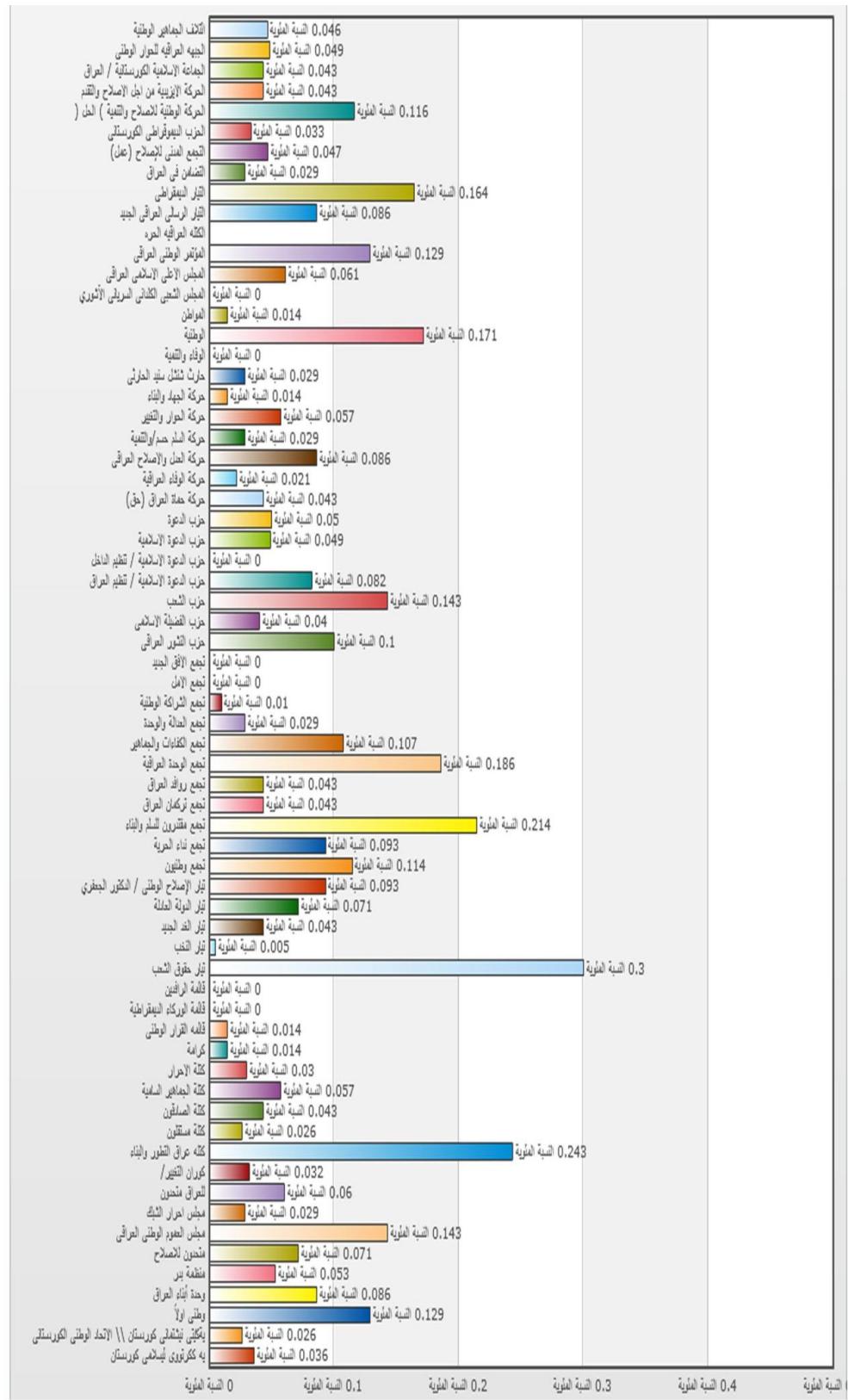
٤. أما فيما يتعلق بالنسبة المئوية لغيابات الائتلافات السياسية خلال الـ (٧٠) جلسة، فقد تم احتساب النسب المئوية لغيابات الائتلافات السياسية بتقسيم مجموع غيابات الائتلاف على عدد نواب الكيان على عدد الجلسات. علماً أن النسب المذكورة احتسبت لـ ٧٠ جلسة. وايضاً لا بد من ملاحظة أن بعض الكيانات المذكورة تتكون من نائب واحد او نائبين لذلك تكون نسبتها عالية في الغياب او الحضور لأن غياب العضو يمثل ١٠٠% من الكيان الذي يمثله نائب واحد.

وقد أفادت النسب أن ائتلاف العراق كان الأعلى في نسبة الغياب من بين الائتلافات الأخرى إذ جاءت نسبته ١٧,١%. فيما بلغت نسبة ائتلاف الوطنية من حصة الغياب ١٣,٥% واحتلت بذلك المرتبة الثانية فيما جاء تحالف الاصلاح الوطني بالمرتبة الثالثة بنسبة ٩,٥%

أما الائتلافات المسجلة رسمياً والممثلة في البرلمان بنائب او نائبين و التي لم تسجل عليها ولا حالة غياب ففي: (المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري وائتلاف الوفاء للأربار وقائمة الوركاء الديمقراطية وقائمة الرافدين وحزب الدعوة الاسلامية / تنظيم الداخل)

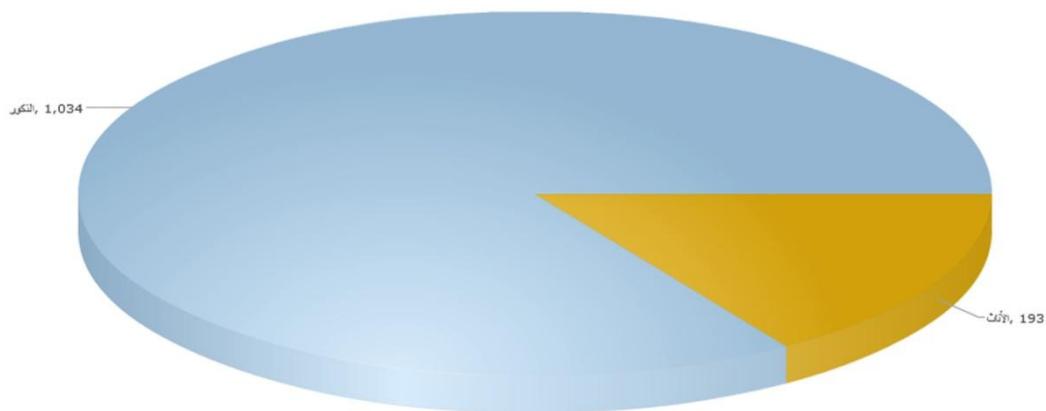


شكل (٦) بعدد غيابات نواب المجلس مصنفة بحسب الكتل البرلمانية



وكما يحرص فريق المرصد في كل تقرير يصدر عنه، فقد احتسب عدد الغيابات مصنفة بحسب الجنس، وكانت النساء هن الأكثري حضوراً:

شكل رقم (٧) يوضح تراكم الغيابات بحسب الجنس



وقد أفرزت المؤشرات إن النساء في المجلس أكثر التزاماً وحضوراً لجلساته إذ بلغت نسبة الغياب للنساء مقارنة بغياب الرجال على النحو الآتي:-

نسبة غياب النساء = ٣,١%

نسبة غياب الرجال = ٦,١%

وتم احتساب هذه النسبة بقسمة عدد الغياب على عدد الجلسات الكلي على عدد الأعضاء بحسب الجنس في المجلس والبالغ

نساء = ٨٧ عضو

رجال = ٢٤١ عضو

وهذا يعني إن معدل الغياب لكل جلسة

للنساء = ٢,٧٥ عضواً لكل جلسة

فيما بلغ معدل غياب الرجال بما نسبته = ١٤,٨% عضواً لكل جلسة

خامساً: عدد ساعات عمل البرلمان

قسم فريق المرصد عدد ساعات عمل البرلمان - وكما موضح في الجدول الآتي - على الشهور الخاصة بهذا التقرير وكان المجموع النهائي لساعة العمل خلال هذه السنة هو (٢٢٧) ساعة عمل؛ أي ما يعادل تسعه أيام ونصف اليوم، أو ما يعادل (٣٢,٥) يوم عمل من الأيام التي يكون معدل العمل فيها سبع ساعات يوميا. ومع الأخذ بنظر الاعتبار مجموع عدد الجلسات البالغ (٧٨) فإن معدل ساعات العمل في الجلسة الواحدة يكون (٢,٩) ساعة تقريبا.

وقد وزرع فريق المرصد ساعات عمل مجلس النواب على أشهر السنة التشريعية وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (٧) عدد ساعات عمل مجلس النواب موزعة على أشهر السنة التشريعية

الشهر	عدد ساعات
تموز	١٣
آب	٢٣
أيلول	٢٧,٧
تشرين الاول	١٥,٣٥
تشرين الثاني	٢٤,٢
كانون الاول	١
كانون الثاني	٢١,٥٥
شباط	١٤,٩١
آذار	١٨,٨٢
نيسان	٣٣,٢
أيار	٣٤,٢٩
المجموع	٢٢٧

سادساً: أما مجمل نشاطات المجلس فقد اختصرها فريق عمل المرصد في الجدول الآتي:

ملخص رقبي لأداء مجلس النواب العراقي	
المجموع	العنوان
٧٧+استثنائية	عدد الجلسات
٥٢٤	عدد الفقرات
١٢٧	عدد الفقرات غير المنفذة
١٠٩	عدد القوانين المقرؤة قراء أولى
٥١	عدد القوانين المقرؤة قراءة ثانية
٣٠	عدد القوانين المصوت عليها
١٥	عدد الاستضافات
٨٨	عدد البيانات المقرؤة
١٢٩	عدد مرات التصويت
٣	عدد الكلمات المقرؤة
٠	عدد الاستجوابات
٣١	عدد التقارير

التقييم الخاص بأداء لجان مجلس النواب

آثر فريق عمل المرصد أن يفرد في هذا التقرير تقييماً خاصاً بلجان مجلس النواب، وذلك لكثره المعطيات والنتائج التي تجمعت لديه بخصوصها، وكما موضح في الفقرات الآتية:

أولاً: على الرغم من تصويت مجلس النواب في الجلسة الخامسة من الفصل التشريعي الأول المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٧ على استمرارية العمل بالنظام الداخلي القديم، ما يوجب عليه تشكيل لجانه في أول جلسة يعقدها^٣، إلا أنه لم يشكل هذه اللجان إلا في الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٨. وهذا ما يوقعه بمخالفة صريحة لهذا النظام.

ثانياً: حتى بعد تشكيل اللجان، وقع المجلس بمخالفة أخرى لنظامه الداخلي في مادته (٧٤)^٤ التي تلزم لجانه باختيار رئيساً لكل منها خلال ثلاثة أيام من تشكيلها.

رابعاً: أما بالنسبة إلى أداء لجان مجلس النواب، فقد أعد فريق الرصد عدة رسوم بيانية بهذا الخصوص وكالآتي:

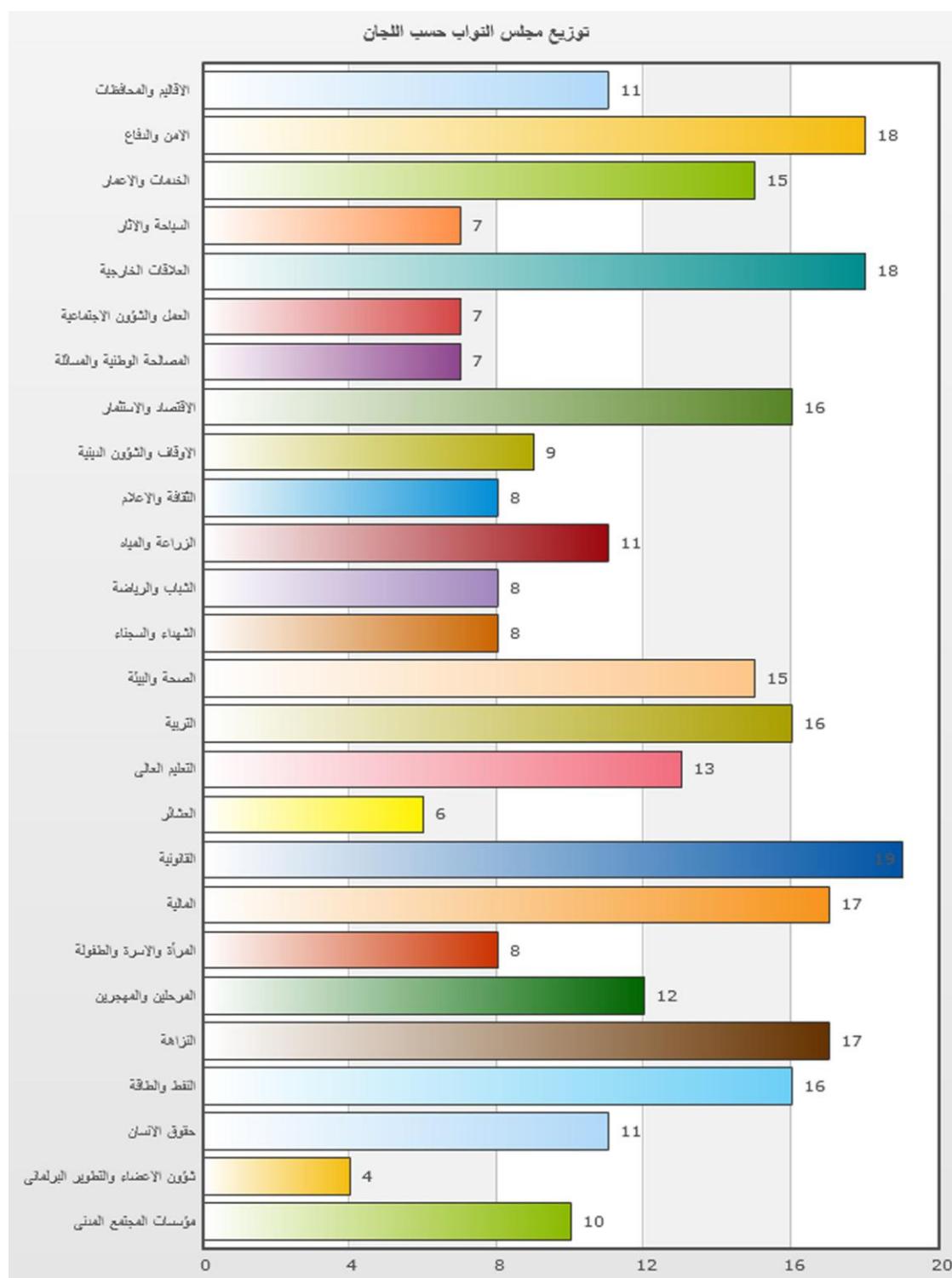
١. رسم بياني يوضح توزيع أعضاء مجلس النواب على اللجان النيابية، ويلاحظ أن المجلس لم يتزام بالعدد المنصوص عليه في نظامه الداخلي بالنسبة إلى لجانه^٥ حيث نجد بأن هناك لجاناً زاد عدد افرادها عن (١٧) عضواً، بينما قل في لجان أخرى عدد الأعضاء عن (٧). وكما يتضح في الرسم البياني الآتي.

^٣ حيث ينص النظام الداخلي في المادة ٦٩ على: (تشكل اللجان الدائمة في أول جلسة يعقدها المجلس بعد اقرار النظام الداخلي ويراعى في تشكيلها رغبة العضو واختصاصه وخبرته).

^٤ تنص المادة (٧٤) على أن (تخب كل لجنة خلال ثلاثة ايام تالية لبداية تشكيلها من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ومقرراً، وذلك بالأغلبية لعدد أعضائها).

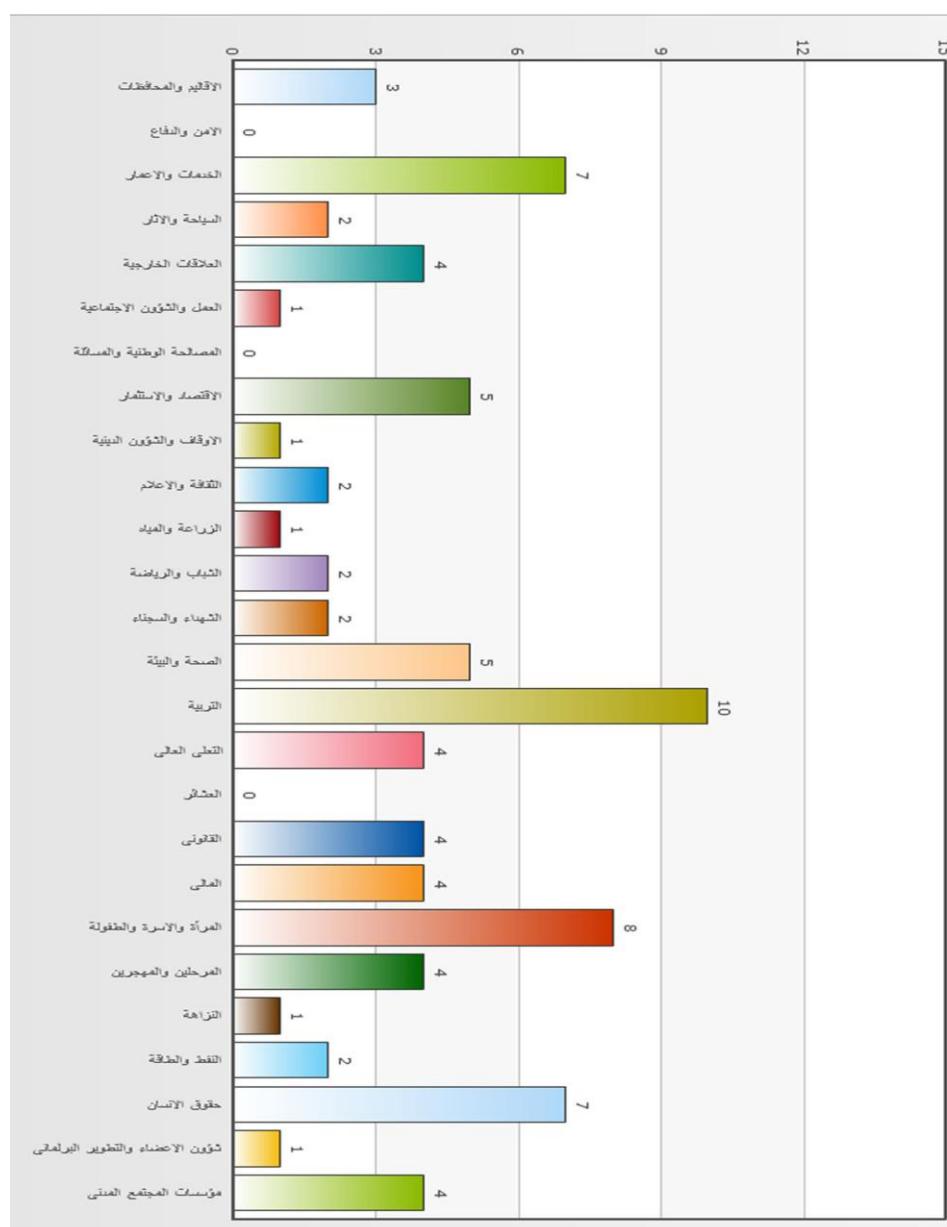
^٥ تنص المادة (٧٣) من النظام الداخلي على أن: (ت تكون كل لجنة من اللجان الدائمة من عدد من الأعضاء لا يقل عددهم عن سبعة أعضاء ولا يزيد على خمسة عشر عضواً).

شكل رقم (٧) يوضح توزيع مجلس النواب حسب اللجان



٢. رسمياً بيانياً يوضح نسبة تمثيل النساء في اللجان، وأيضاً يسجل التقرير جملة من الملاحظات، منها خلوا بعض اللجان، نهائياً من أي تمثيل نسوي، وبشكل غير مبرر، وكما هو الحال مع لجان: (الأمن والدفاع، المصالحة والمصالحة، العشائر) بينما اقتصر تمثيلهن في لجان أخرى على عضوة واحدة، كما هو الحال مع اللجان: (العمل والشؤون الاجتماعية، الزراعة والمياه، النزاهة، شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني).

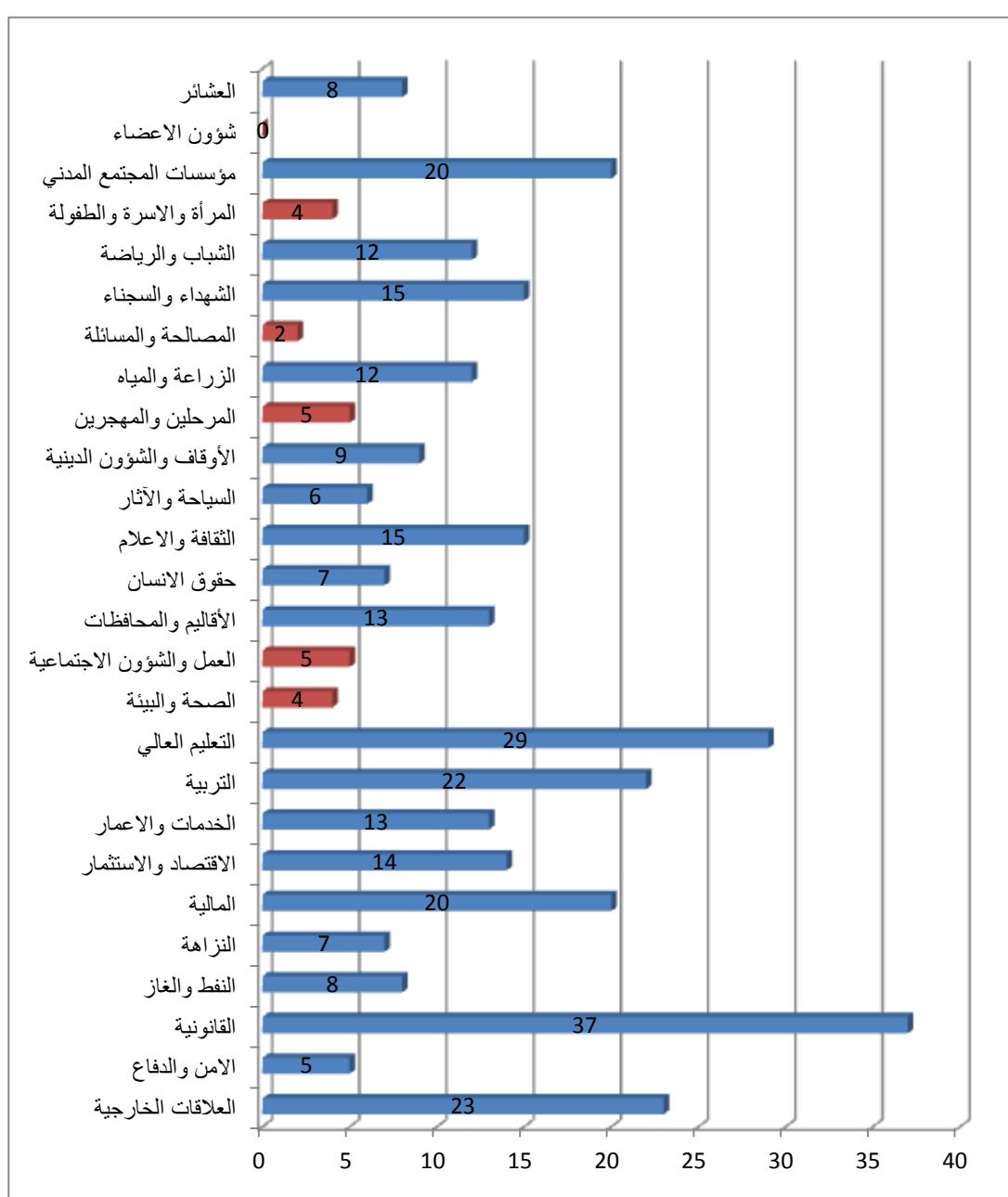
شكل رقم (٨) يوضح التمثيل النسبي للنساء في اللجان



٣. رسمياً بيانياً بعدد اجتماعات كل لجنة على حدة خلال هذه السنة التشريعية.

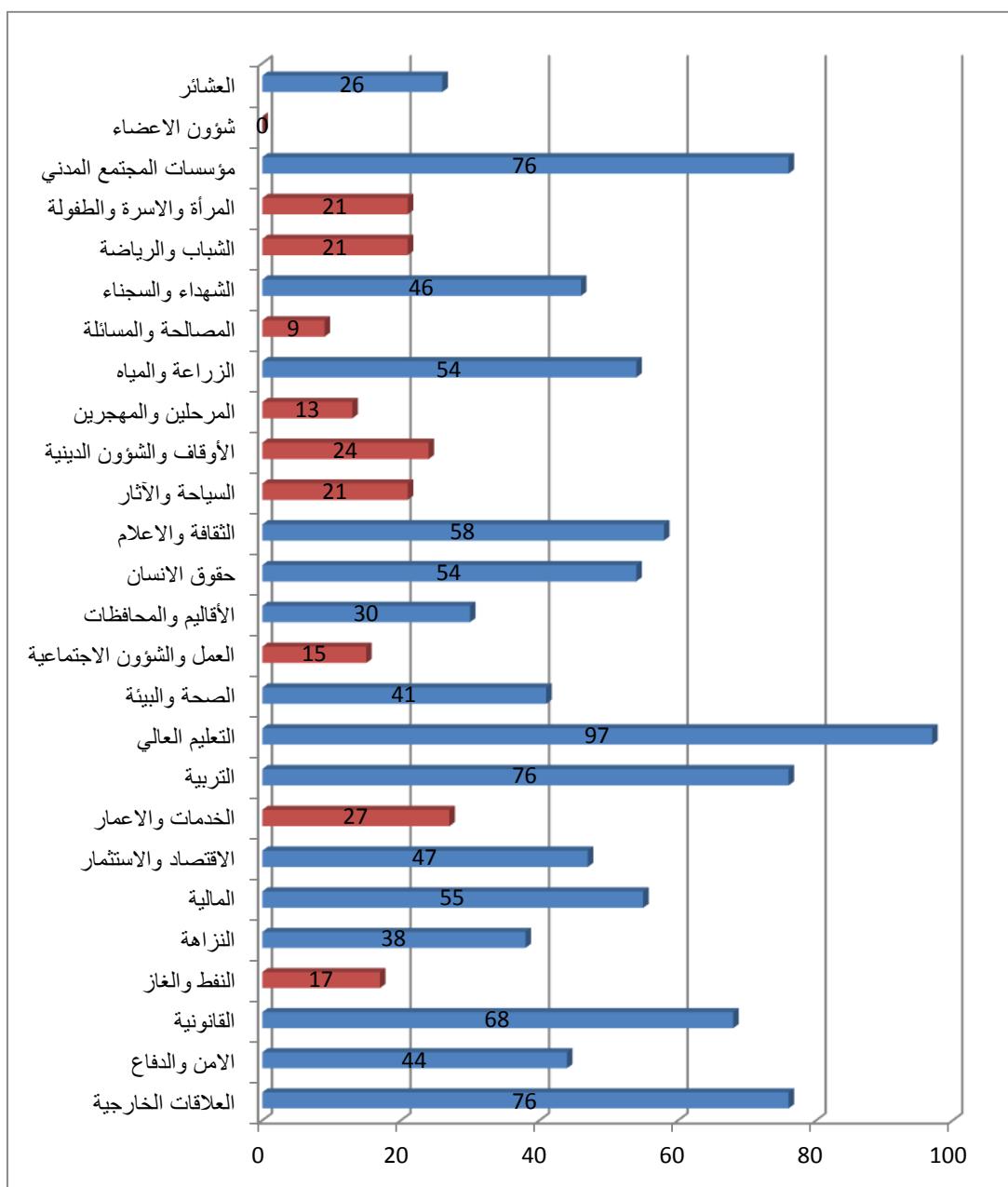
وكما نلاحظ طوال هذه السنة التشريعية، فإن لجنة شؤون الأعضاء لم تعقد أي اجتماع، بينما عقدت لجنة المصالحة والمسائلة اجتماعان فقط، وجاءت بالمرتبة الثالثة في أقل اللجان اجتماعاً، لجني المرأة والأسرة والطفولة والصحة والبيئة، حيث عقدتا ٤ اجتماعات فقط، ثم لجان: المرحلين والمهجرين، العمل والشئون الاجتماعية الامن والدفاع، حيث عقدت كل من هذه اللجان ٥ اجتماعات فقط. وكما موضح في الرسم البياني الآتي:

شكل رقم (٩) يوضح عدد اجتماعات كل لجنة على حدة



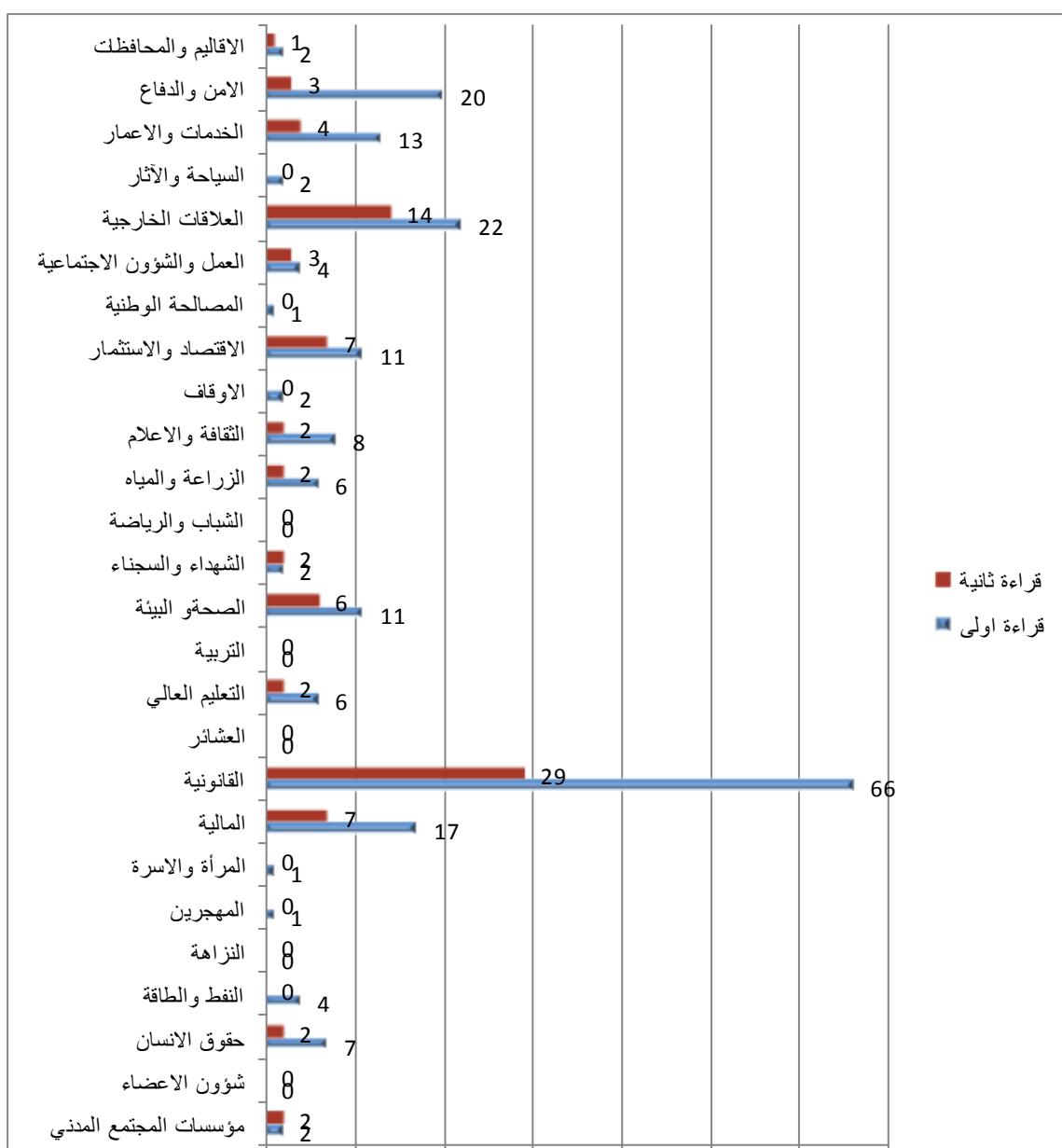
٤. وبما أن نشاطات اللجان لا تقتصر على الاجتماعات، وإنما تشمل (المؤتمرات، الندوات، الاجتماعات، ورش العمل، جلسات الاستماع، الاستضافات، الزيارات، اللقاءات، المشاركات)، ومن أجل أن يتحرى فريق الرصد الدقة في التقييم فقد أفرز رسمياً بيانياً بمجمل نشاطات اللجان، فكانت النتيجة، أن لجان (شؤون الأعضاء، والمصالحة والمسائلة والمرحليين والمهجرين والمرأة والأسرة والطفلة) بقية الأقل نشاطاً من بين اللجان.

شكل رقم (١٠) يوضح مجموع نشاطات اللجان



٥. بالنسبة للفعاليات التشريعية فقد افرد التقرير رسمياً بيانياً بالمشاريع والمقترنات التي أنجزت فيها القراءات الاولى والثانية مصنفة بحسب اللجان التي قدمت مسوداتها، وقد تبين بأن اللجان الأقل فاعلية بهذا الخصوص - مرتبة تصاعدياً من الأقل إلى الأكثر - هي لجان: (شؤون الأعضاء، النزاهة، العشائر، التربية، الشباب والرياضة، المصالحة والمساءلة المرأة والأسرة، لجنة المهرجين والمرحلين). ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النشاط لا تتحمله اللجنة، فربما أن الوزارات المعنية، كوزارة التربية أو الشباب والرياضة لم ترفع إلى البرلمان مشاريع قوانين.

شكل رقم (١١) يوضح النشاط التشريعي لكل لجنة على حدة



٦. أما القوانين المشرعة بالتصويت عليها فقد تم ترتيبها من قبل فريق المرصد بحسب اللجان المرفوعة من قبلها، وكما مبين في الرسم البياني الآتي:

مخطط رقم (١٢) يصنف القوانين المصوت عليها بحسب اللجان



الملاحق

ملحق رقم (١) ويتضمن مقارنة أداء مجلس النواب في سنته التشريعية الأولى بين دورتيه الأولى والثانية

سعياً وراء تقديم المزيد من البيانات الكاشفة عن مستوى أداء البرلمان للمعنيين بأدائه من الناخبين والمراقبين وغيرهم، ولأن المقارنة بين البيانات تساعد، كثيراً، على كشف المزيد من الجوانب المهمة في المواضيع المتعلقة بها، فقد أجرى فريق المرصد النيابي العراقي مقارنة بين أداء مجلس النواب في الفصل التشريعي الأول للدورة الثانية، وبين أدائه في الفصل التشريعي الأول للدورة الثالثة، ثم حول هذه المقارنة إلى مخططات ورسوم بيانية من أجل أن تكون المقارنة أكثر وضوحاً. وقد جاءت نتائج المقارنات بالجملة لصالح الدورة الانتخابية الثالثة، حيث لاحظ فريق المرصد وجود زيادة في مختلف نشاطات مجلس النواب هذه الدورة عن الدورة السابقة، وكما سنلاحظ في الفقرات الآتية:

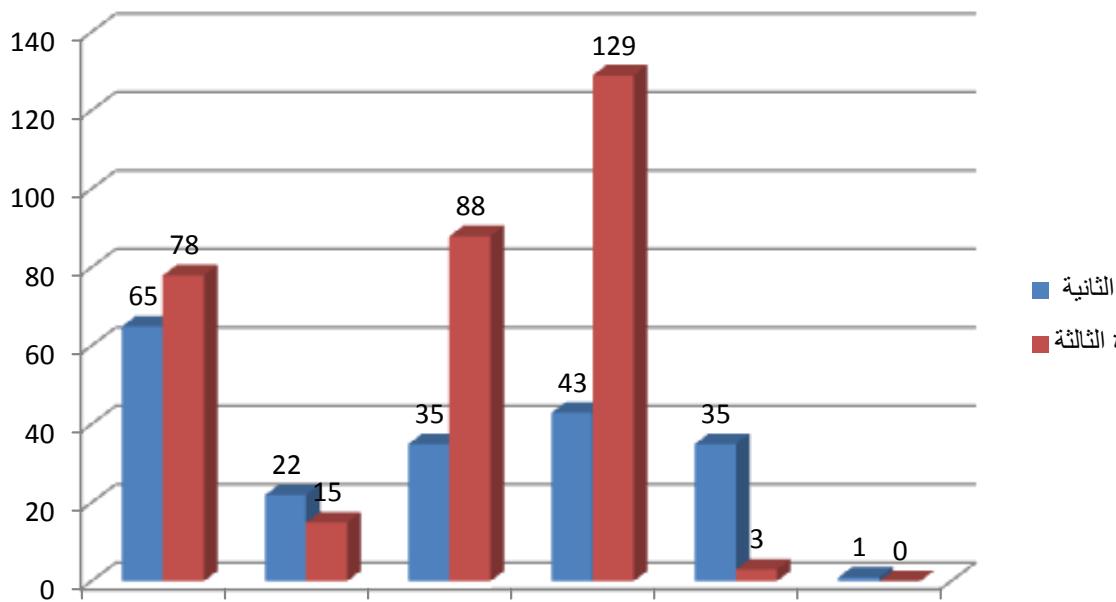
أولاً: مقارنة بين مجلمل نشاطات المجلس في سنتيه التشريعيتين:

بالجملة جاءت نتائج المقارنة متساوية بين سنة التشريع الأولي للدورة الثانية، وبين سنة التشريع الأولي للدورة الثالثة. ومن بين ستة أنواع من النشاطات، جاءت نتائج المقارنة لتسجيل ثلاث مرات ارتفاع لصالح الدورة الثانية، وثلاثة لصالح الدورة الثالثة. لكن، وكما نلاحظ في الرسم البياني رقم (١٣)، فإن مقارنة عدد الجلسات المعقودة جاءت بزيادة مقدارها (١٥) جلسة لصالح الدورة الثالثة، وأيضاً نلاحظ وجود ارتفاع في عدد مرات التصويت لصالح نفس الدورة، حيث جاءت مرات التصويت في الدورة الثالثة بزيادة مقدارها (٨٦) مرة عن الدورة الثانية، وهذين مؤشرين مهمين قد يكشفان عن وجود ارتباط بين عدد الجلسات، وبين الأداء التشريعي.^٧

هذا على مستوى الأداء التشريعي، أما الأداء الرقابي فقد سجلت عملية المقارنة ارتفاعاً لصالح الدورة الانتخابية الثانية، فقد حصلت عملية استجواب واحدة في الدورة السابقة وبالمقابل لم تحصل ولا عملية استجواب في هذه الدورة، كما أن نفس الدورة سجلت ارتفاعاً مقداره (٧) مرات في عدد مرات الاستضافة.

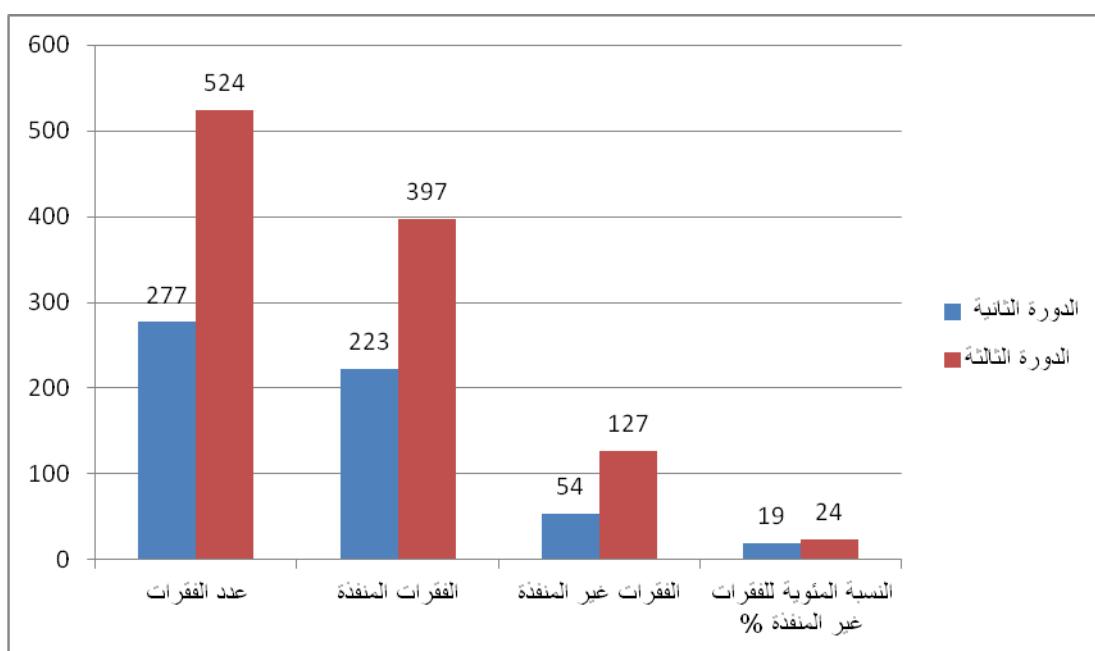
^٧ توجد ملاحظة في هذا الإطار، هي أن أغلب القوانين "المهمة" التي فشل المجلس في دورته السابقة بإنجازها بقيت عالقة إلى حين إعداد هذا التقرير.

شكل رقم (١٣) للمقارنة بين مجل نشاطات البرلمان في السنين التشريعيتين



هذا التساوي لا يبقى على حاله إذا أضفنا إلى المعطيات التي تمت مقارنتها، معطى عدد الفقرات الموضوعة على جدول الأعمال، فهنا تأتي المقارنة لصالح الدورة الانتخابية الثالثة من ناحية عدد الفقرات المدرجة وأيضاً من ناحية المنفذ من هذه الفقرات. وما يتضح من خلال الرسمة الآتية:

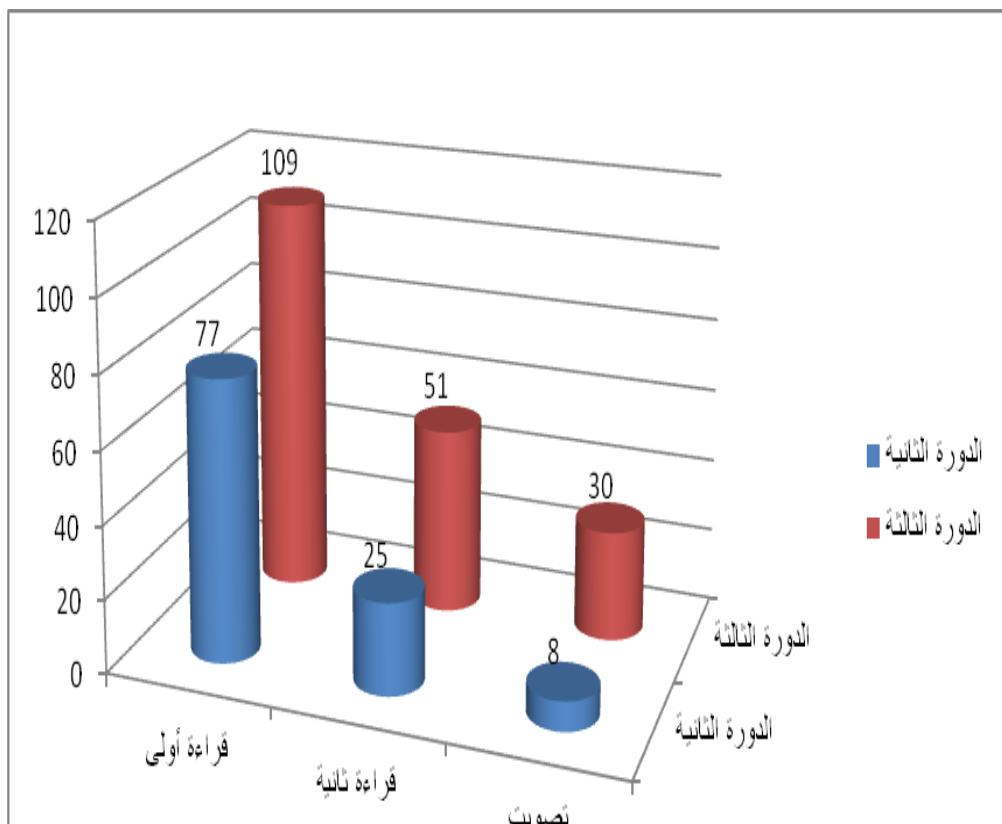
شكل رقم (١٤) للمقارنة بين المنفذ وغير المنفذ في الفقرات المدرجة على جدول أعمال المجلس في الدورتين



ثانياً: مقارنة الأداء التشريعي بين الدورتين:

عند فحص دورة حياة القوانين المعمول عليها في كلا الدورتين، نجد بأن الارتفاع في جميع المراحل يبقى مسجلاً لصالح الدورة الثالثة، فهناك ارتفاع في مراحل القراءة وفي التصويت أيضاً، لكن مع ملاحظة أن هذا الارتفاع لم يأت لصالح تشريع أغلب القوانين التي بقيت عالقة في الدورة الانتخابية الأولى أو الثانية.

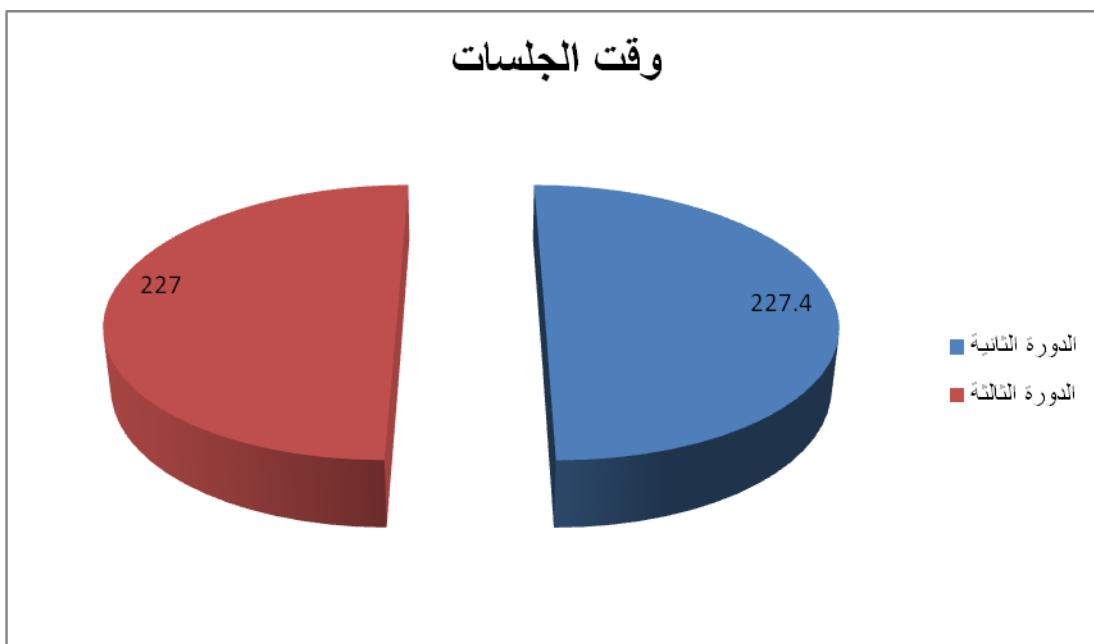
شكل رقم (١٥) مقارنة أداء البرلمان للسنة التشريعية الأولى في الدورة الثانية والسنة التشريعية الأولى في الدورة الثالثة



ثالثاً: مقارنة عدد ساعات العمل

عند مقارنة عدد ساعات عمل مجلس النواب في دورتيه نجد ارتفاعاً طفيفاً في عدد ساعات عمل الدورة الثالثة، وهذا معطى ثالث يسجل لصالح هذه الدورة، عن الدورة الثانية:

شكل رقم (١٦) للمقارنة بين عدد ساعات عمل المجلس في الدورتين



ملحق رقم (٢) ويتضمن جدولًا بأعضاء المجلس مرتبين بحسب اللجان

العدد	اللجنة		الأعضاء
١١	لجنة الأقاليم والمحافظات	رئيس اللجنة مقرر اللجنة عضو اللجنة	خالد حمد علاوي شهاب المفرجي رسول راضي ابوحسنة عاصي احمد صلال عزيز محمد البدرى اقبال علي موات حمود سالم صالح مهدي صالح سوران اسماعيل عبد الله خضر شرين عبد الرحمن دينو بيري محمد عثمان عزيز احمد محمود رضا امين مطشر حسين عليوي ياسين وفاء كاظم عراك صكر
١٨	لجنة الامن والدفاع	رئيس اللجنة نائب رئيس اللجنة مقرر اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة	حاكم عباس موسى عباس حامد عبيد مطلوك عم شاخه وان عبد الله احمد عبد القادر اسكندر جواد حسن سالم حامد موسى احمد موسى صباح مهدي حسين سلمان عباس جابر مطيوي شنان عبد العزيز حسن حسين حسن عدنان رميس خرنوب عبيد علي جاسم محمد برغوث عماد يوخنا ياقو يوخنا

		عضو اللجنة	عمار طعمه عبد العباس شناوة
		عضو اللجنة	قاسم محمد جلال حسين الاعرجي
		عضو اللجنة	ماجد جبار عبد الحسين زوره
		عضو اللجنة	محمد ناصر دلي احمد
		عضو اللجنة	نايف مكيف شنان دباس
		عضو اللجنة	نيازي محمد مهدي قنبر
		عضو اللجنة	هوشيار عبد الله فتاح
٩	لجنة الاوقاف والشؤون الدينية	رئيس اللجنة	عبد العظيم عبد الفتاح منصور العجمان
		نائب رئيس اللجنة	محمد تقي علي حموش قرة
		مقرر اللجنة	هناه تركي عبد حسن
		عضو اللجنة	بدر محمود فحل خليل
		عضو اللجنة	رائد اسحق متي داود
		عضو اللجنة	سليم همزه صالح خضر
		عضو اللجنة	علي حسين رضا حيدر
		عضو اللجنة	علي عبدالجبار جواد علي
		عضو اللجنة	محمد هوري ياسر جبار
٨	لجنة الثقافة والاعلام	رئيس اللجنة	ميسيون سالم فاروق سعيد
		نائب رئيس اللجنة	محمد ماشي جري حسن
		مقرر اللجنة	عبد الوهاب علي محمود عبد الله
		عضو اللجنة	سروره عبد الواحد قادر ابراهيم
		عضو اللجنة	سعدون جوير فرحان معجل
		عضو اللجنة	عدنان عبد المنعم رشيد علي الجنابي
		عضو اللجنة	فاضل فوزي حسين وتر
		عضو اللجنة	محسن عثمان عبد الله رشيد
١٦	لجنة الخدمات والاعمار	رئيس اللجنة	ناظم كاطع رسن سراج

		نائب رئيس اللجنة	علي عبدالجبار جواد علي
		عضو اللجنة	اشواق سالم حسن حسين
		عضو اللجنة	امل مرعي حسن محمد
		عضو اللجنة	اميرة كريم حمة لاو مردان
		عضو اللجنة	بنكين شوكت عابد
		عضو اللجنة	بيستون عادل ويس احمد
		عضو اللجنة	حسين احمد هادي حسين
		عضو اللجنة	رياض عبد الحمزة عبد الرزاق مهدي
		عضو اللجنة	صباح عبد الرسول عبد الرضا رشيد
		عضو اللجنة	توفيق موجي احمد محيسن
		عضو اللجنة	عائشة غزال مهدي مضعن
		عضو اللجنة	عبدالحسين معلاك مجھول
		عضو اللجنة	عهود عبد الزهرة عباس طاهر
		عضو اللجنة	محمد علي حسين علي
		عضو اللجنة	نجاة ساير مهنا صباح
٧	لجنة السياحة والآثار	رئيس اللجنة	علي محمد شريف محمد حسن
		نائب رئيس اللجنة	منى قاسم باقر جابر
		مقرر اللجنة	حسين عزيز شاكر جاسم
		عضو اللجنة	خسرو عبد الله اسماعيل معروف
		عضو اللجنة	خوشة وي خليل حكيم ياسين
		عضو اللجنة	فالح حسن جاسم مطلوك
		عضو اللجنة	ليلي علي خضر احمد
١٨	لجنة العلاقات الخارجية	رئيس اللجنة	حسن خضر عباس حسين
		نائب رئيس اللجنة	عبدالباري محمد فارس محمد
		مقرر اللجنة	اقبال عبد الحسين أبو جري الماذي
		عضو اللجنة	احلام سالم ثجيل علي

		عضو اللجنة	احمد عبد الله محمد موسى
		عضو اللجنة	حنان سعيد محسن الفتلاوي
		عضو اللجنة	خالد عبيد جازع علي
		عضو اللجنة	رذاق عبد الامه جاسم غضبان
		عضو اللجنة	ريناس جانو محمد يونس
		عضو اللجنة	سميرة جعفر علي محمد
		عضو اللجنة	صادق حميدي ابراهيم عبد الله
		عضو اللجنة	ضياء نجم عبد الله احمد
		عضو اللجنة	ظافر ناظم سلمان محمود
		عضو اللجنة	عباس حسن موسى
		عضو اللجنة	مثال جمال حسين احمد
		عضو اللجنة	مشى امين نادر
		عضو اللجنة	محمد نوري احمد حمود عبدربه
		عضو اللجنة	مهدي احمد حافظ
٧	لجنة العمل والشؤون الاجتماعية	رئيس اللجنة	صادق رسول حسون نعمة
		نائب رئيس اللجنة	يونادم يوسف كنا خوشابا
		مقرر اللجنة	حسن محسن جايد محسين
		عضو اللجنة	عبد العزيز عبدنور عوض سلمان
		عضو اللجنة	علي نور علي محمد
		عضو اللجنة	فيصل غازي حسين شبار
		عضو اللجنة	هدى سجاد محمود شاكر
١٩	اللجنة القانونية	رئيس اللجنة	محمود صالح عاتي
		نائب رئيس اللجنة	محسن سعدون احمد سعدون
		مقرر اللجنة	حسن توران بهاء الدين سعيد عبد الله
		عضو اللجنة	احمد مدلوول محمد مطلوب
		عضو اللجنة	امين بكر محمد

		عضو اللجنة	حسن حليوص حمزة نصيف
		عضو اللجنة	حمدية عباس محمد عبيد
		عضو اللجنة	زينب عبد علي جريد
		عضو اللجنة	سامان فتاح حسن
		عضو اللجنة	سليم شوقي عبد علي دوبلي
		عضو اللجنة	عالية نصيف جاسم عزيز
		عضو اللجنة	علي لفتة فنخش حسن
		عضو اللجنة	عواد محسن محمد راضي
		عضو اللجنة	فائق دعبول عبد الله الشيخ علي
		عضو اللجنة	فرح باسل شريف عزيز
		عضو اللجنة	قادر سعيد خضر سلطان
		عضو اللجنة	قاسم حسن ساجت
		عضو اللجنة	كاظم عطية كاظم كعید
		عضو اللجنة	كامل ناصر سعدون صاحي
١٧	اللجنة المالية	رئيس اللجنة	احمد عبد الهادي عبد الحسين الجلي
		نائب رئيس اللجنة	احمد عبد حمادي شاوش
		مقرر اللجنة	احمد حمه رشيد احمد
		عضو اللجنة	ايمان رشيد حميد عيسى
		عضو اللجنة	جبار عبد الخالق عبد الحسين شريف
		عضو اللجنة	جمال احمد محمد سيدو
		عضو اللجنة	حسام علي حسين حاجم
		عضو اللجنة	حيدر مطلوك عبد الصاحب محمد
		عضو اللجنة	سرحان احمد سرحان ملاك
		عضو اللجنة	سعاد حميد لفتة جبر
		عضو اللجنة	عبد القادر محمد عمر مولود
		عضو اللجنة	عبد الكري姆 محمد عبد الكري姆 عبد القادر

		عضو اللجنة	فالح ساري عبدالشافي عكاب
		عضو اللجنة	ماجدة عبد اللطيف محمد علي
		عضو اللجنة	محاسن حمدون حامد حسن
		عضو اللجنة	مسعود حيدر رستم
		عضو اللجنة	هيثم رمضان عبد علي هربيط
٨	لجنة المرأة والاسرة والطفولة	رئيس اللجنة	رحاب نعمة مكطوف خشجوري
		نائب رئيس اللجنة	انتصار علي خضر محمود
		مقرر اللجنة	ريزان ديلر مصطفى
		عضو اللجنة	بهار سليمان عيسى نعمان
		عضو اللجنة	زينب عارف عبد الحسين البصري
		عضو اللجنة	عواطف نعمة ناهي صخير
		عضو اللجنة	لهي جواد كاظم سلطان
		عضو اللجنة	منوة شويش صباح غزير
٧	لجنة المصالحة الوطنية والمسائلة	رئيس اللجنة	هشام عبد الملك علي سهيل
		عضو اللجنة	عامر حسان حاشوش علي
		عضو اللجنة	فارس عبد العزيز محمد علي طه
		عضو اللجنة	محمد ناجي محمد علي
		عضو اللجنة	محمود داود سلمان موسى
		عضو اللجنة	ميذر حمادي سلطان يوسف
		عضو اللجنة	ياسر محمد جابر بادي
١٧	لجنة النزاهة	رئيس اللجنة	طلال خضير عباس كعید
		نائب رئيس اللجنة	طالب شاكر عزوز مهدي
		مقرر اللجنة	جمعة ديوان سلطان علام
		عضو اللجنة	احمد اسماعيل ابراهيم عبد الله
		عضو اللجنة	اردلان نور الدين محمود هيبة الله
		عضو اللجنة	ازهار عمران محمد سعيد عمران

		عضو اللجنة	بهاء هادي احمد جواد
		عضو اللجنة	ريسوار طه مصطفى احمد
		عضو اللجنة	سالم مطر عبد حسن
		عضو اللجنة	صلاح مزاحم درويش عامر
		عضو اللجنة	طه هاتف محبي محمد
		عضو اللجنة	عادل نوري محمد
		عضو اللجنة	عبد الكريم علي عبطان دهش
		عضو اللجنة	عقيل فاهم حسين سلمان
		عضو اللجنة	محمد كون حميدي فلك
		عضو اللجنة	هاشم راضي جبار ابو حدره
		عضو اللجنة	هلال حسين عذيب حمد
١١	لجنة حقوق الانسان	رئيس اللجنة	ارشد رشاد فتح الله عبدالرازاق
		عضو اللجنة	اشواق نجم الدين عباس محمد
		عضو اللجنة	لا تحسين حبيب علي
		عضو اللجنة	بان عبد الرضا سعد دوش
		عضو اللجنة	حبيب حمزة محسون اسماعيل
		عضو اللجنة	حجي كندور سمو
		عضو اللجنة	ختام كريم عبدالرحمن علك
		عضو اللجنة	ره نكين عبد الله محمد
		عضو اللجنة	شيرين رضا محمد
		عضو اللجنة	عبدالرحيم جاسم محمد مطلوب
		عضو اللجنة	ندى عبدالله جاسم
١٠	لجنة مؤسسات المجتمع المدني	رئيس اللجنة	تافكه احمد ميرزا محمد
		نائب رئيس اللجنة	ناهدة حميد لفتة جبر
		مقرر اللجنة	مناضل جاسم محمد ضاري
		عضو اللجنة	صادق صالح مهدي صادق

		عضو اللجنة	عادل رشاش شناوه وادي
		عضو اللجنة	ليلي كاظم جاسم صالح
		عضو اللجنة	محمد علي محمد تميم
		عضو اللجنة	موفق باقر كاظم عريدة
		عضو اللجنة	ندى عنتر خال همزه ملا
		عضو اللجنة	نوزاد رسول حسن كانبي
١٦	لجنة الاقتصاد والاستثمار	رئيس اللجنة	جواد كاظم عيدان عبد
		نائب رئيس اللجنة	حارث شنشل سنيد الحارثي
		مقرر اللجنة	عبد الكري姆 عبد الصاحب محمد حسن
		عضو اللجنة	احمد سليم عبد الرحمن علي
		عضو اللجنة	برمان كاظم عبد الله حسون
		عضو اللجنة	جميلة محمد سلطان سوادي
		عضو اللجنة	زيتون حسين مراد حمادي
		عضو اللجنة	سبهان سليمان صليبي احمد
		عضو اللجنة	عبدالسلام عبدالمحسن عرمش
		عضو اللجنة	عثمان طامر حاجي طاهر
		عضو اللجنة	علي صبجي كامل محمد حسن
		عضو اللجنة	فارس طه فارس محمد
		عضو اللجنة	ميثاق ابراهيم فيصل
		عضو اللجنة	نجيبة نجيب ابراهيم خالد
		عضو اللجنة	نورة سالم محمد حماد
		عضو اللجنة	يعيى احمد فرج حمادي
١١	لجنة الزراعة والمياه	رئيس اللجنة	فرات محمد عبد حسن
		نائب رئيس اللجنة	شروق توفيق عبد الحميد جاسم
		مقرر اللجنة	غازي فيصل نجرس كعواد
		عضو اللجنة	حمدان محمد شبلي محسن

		عضو اللجنة	ضياء محي خلف الدوري
		عضو اللجنة	عبد الهادي عوده اسماعيل ياسين
		عضو اللجنة	علي طالب عبد الحسن محسن
		عضو اللجنة	علي مانع عطية سلمان
		عضو اللجنة	محمد سعدون حاتم صبيهود
		عضو اللجنة	منصور حسين مدور عباس
		عضو اللجنة	نجم عبد الله ازغير عبد الله
٨	لجنة الشباب والرياضة	رئيس اللجنة	جاسم محمد جعفر كاظم
		نائب رئيس اللجنة	ياسر عبد صالح محمد حسين
		مقرر اللجنة	غزوان فيصل فاهم كاظم
		عضو اللجنة	سوزان بكر حسين بكر
		عضو اللجنة	عامر حسين جاسم علي
		عضو اللجنة	عرفات كرم مصطفى برايم
		عضو اللجنة	علا عوده لازيد شناوة
		عضو اللجنة	عمار كاظم عبيد الشبل
٨	لجنة الشهداء والسجناء	رئيس اللجنة	عقيل عبد حسين ساجت
		نائب رئيس اللجنة	رعد فارس الماس سلمان
		مقرر اللجنة	محمد كاظم لكاش طاهر
		عضو اللجنة	اسلام حسين عيسى علي
		عضو اللجنة	امل عطية عبد الرحيم حسن
		عضو اللجنة	خلف عبدالصمد خلف علي
		عضو اللجنة	عبدالله علي محمد طاهر النائي
		عضو اللجنة	فطيم مهدي حسن مهدي
١٥	لجنة الصحة والبيئة	رئيس اللجنة	فارس صديق نوري عبد الجبار
		نائب رئيس اللجنة	هاني موسى بدر حميدي
		مقرر اللجنة	غادة محمد نوري عبد الرزاق مطلوك

		عضو اللجنة	اسيا حاجي سليم قادر
		عضو اللجنة	بختيار جبار علي
		عضو اللجنة	حسن خلاطي نصيف حسن
		عضو اللجنة	حيدر حسن جليل رحيم
		عضو اللجنة	خولة منفي جودة عوفي
		عضو اللجنة	سهام موسى حمود جبر
		عضو اللجنة	صالح مهدي مطلب عزوز
		عضو اللجنة	عبدالحسين عزيز احمد جليل
		عضو اللجنة	عبدالهادي موحان عبد الله اسماعيل
		عضو اللجنة	عبدالله حسن رشيد دخيل
		عضو اللجنة	منال ومام محمد فاضل
		عضو اللجنة	ميثاق عبد الكاظم هيل رهيف
١٦	لجنة التربية	رئيس اللجنة	سعاد جبار محمد علي
		نائب رئيس اللجنة	سيروان عبد الله اسماعيل عزيز
		مقرر اللجنة	هلة جبار خليفة محسن
		عضو اللجنة	انتصار حسن علي منخي الغريباوي
		عضو اللجنة	رياض غالى مفتاح راضى
		عضو اللجنة	زينب وحيد سلمان علي
		عضو اللجنة	ساجده محمد يونس عبد الكريم عباس
		عضو اللجنة	طالب عبد الكريم محمود حامد
		عضو اللجنة	علي غرakan عامر حسين
		عضو اللجنة	كاظم حسين علي جابر الصيادي
		عضو اللجنة	محمد عباس سلمان محمد
		عضو اللجنة	منى صالح مهدي صالح
		عضو اللجنة	ناهدة زيد منهل مانع
		عضو اللجنة	نوال جمعة ونان شريدة

		عضو اللجنة	هدى محمد مهدي عبد الله
		عضو اللجنة	هناه اصغر محمد رضا
١٢	لجنة التعليم العالي	رئيس اللجنة	شيركو ميرزا محمد امين احمد
		نائب رئيس اللجنة	جنيد محمد عبد الكريم عبد القادر
		مقرر اللجنة	عبيرو عيسى محمد عبد الله
		عضو اللجنة	احمد طه ياسين محسين
		عضو اللجنة	بوريوان مصلح عبد الكريم اسعد
		عضو اللجنة	رشيد عبود ابراهيم محسن الياسري
		عضو اللجنة	ستار جبار غانم محسن
		عضو اللجنة	عبد القهار مهدي محمد حسن
		عضو اللجنة	عبد الهاي محمد تقي سعيد حسين
		عضو اللجنة	علي يوسف عبد النبي عمران
		عضو اللجنة	غيداء سعيد عبد المجيد عبد الحسين
		عضو اللجنة	فردوس ياسين مهدي حمادي
		عضو اللجنة	فرهاد قادر كريم
٧	لجنة العشائر	رئيس اللجنة	عبود وحيد عبود عنيد
		نائب رئيس اللجنة	غازي فيصل نجرس كعوود
		مقرر اللجنة	فريد خالد داخل شعلان
		عضو اللجنة	شعلان عبد الجبار علي الكريم
		عضو اللجنة	طالب عبد الواحد ذياب خريبيط
		عضو اللجنة	عز الدين عبد الله حسين خضر
		عضو اللجنة	نوف سعود زيد فرحان
١٢	لجنة المرحلين	رئيس اللجنة	رعد حميد كاظم عواد الدهلكي
		نائب رئيس اللجنة	حنين محمود احمد قدو
		مقرر اللجنة	سالم جمعة خضر
		عضو اللجنة	احمد عطية احمد علي

		عضو اللجنة	انقام حوشى سالم وشيع
		عضو اللجنة	جوزيف صليوا سي ايليا
		عضو اللجنة	خديجة جابر محمد جواد
		عضو اللجنة	Zahed Mohamed Sultan Abbas
		عضو اللجنة	لقاء مهدي وردي حمد
		عضو اللجنة	Louis Karo Bander Mansour
		عضو اللجنة	ماجد خلف حمو مسطو
		عضو اللجنة	Nehla Hussein Saeed Allah Wirdi
١٦	لجنة النفط والطاقة	رئيس اللجنة	ثاريز عبد الله احمد محمود
		نائب رئيس اللجنة	علي معارج صويدج طاهر
		مقرر اللجنة	عادل خميس عبداللطيف الفاضل
		عضو اللجنة	ابراهيم محمد علي بحر العلوم
		عضو اللجنة	ابتسام هاشم عبد الحسين جابر
		عضو اللجنة	جمال عبدالزهرة مزعل مهوس
		عضو اللجنة	حسين حبيب عبد الحسين ضايف
		عضو اللجنة	رذاق محبيس عجيبي توبي
		عضو اللجنة	ناهرياسين حنش سلطان
		عضو اللجنة	طارق صديق رشيد محمد امين
		عضو اللجنة	عزيز كاظم علوان الزغير
		عضو اللجنة	علي فيصل فهد الفياض
		عضو اللجنة	فاطمة سلمان زياري سالم
		عضو اللجنة	كاوه محمد مولود حويز
		عضو اللجنة	مازن صبيح ظاهر عواد
		عضو اللجنة	محمد ريكان حديد علي
٤	لجنة شؤون الاعضاء والتطوير البرلماني	عضو اللجنة	حسن حميد حسن هادي السنيد
		عضو اللجنة	زينب ثابت كاظم علي

		عضو اللجنة	عبد الرحمن حسن خالد عبد الله اللوبيزي
		عضو اللجنة	علي محمد الحسين علي الاديب